S/PV.8790

الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩٠

الثلاثاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن/السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وودروف
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

21-14421 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا .

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/487، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغيوس.

القاضي أغيوس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أقدم إلى مجلس الأمن مرة أخرى إحاطة عن التقدم الذي أحرزته الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في تنفيذ ولايتها، وأن أقوم بذلك في ظل رئاسة إستونيا. تتمتع إستونيا بسجل متميز في دعم سيادة القانون – والآلية على وجه الخصوص – وأتمنى لها كل النجاح خلال رئاستها.

قبل ساعات قليلة، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للآلية حكمها في قضية بارزة ضد السيد راتكو ملاديتش. باختصار، رفضت دائرة الاستئناف الطعن الذي قدمه السيد ملاديتش وأكدت إدانته بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والاضطهاد والإبادة والقتل العمد والترحيل وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية المتمثلة في النقل القسري بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وبارتكاب جرائم القتل العمد والإرهاب وشن هجمات غير مشروعة على المدنيين وأخذ الرهائن بوصفها انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. ورفضت دائرة الاستئناف أيضا استئناف هيئة الادعاء وأيّدت استنتاج الدائرة الابتدائية بأن السيد ملاديتش غير مذنب بارتكاب جريمة إبادة جماعية فيما يتعلق بجرائم ارتكبت في بعض بلديات البوسنة والهرسك. وأيدت دائرة الاستئناف الحكم الصادر بحق السيد ملاديتش بالسجن المؤبد. وأدعو أعضاء المجلس إلى قراءة الحكم، الذي يتضمن موقف الغالبية والآراء المخالفة، وهو متاح بالفعل للجمهور على الموقع الشبكي للآلية.

وأود في هذه المناسبة أن أشكر قضاة هيئة المحكمة وفريق الدوائر المكلف على جهودهم الدؤوبة لكفالة التقليل من التأخيرات في سير القضية وإصدار الحكم، إلى الحد الأدنى. وكان ذلك إنجازا رائعا، نظرا لأن عملية الاستئناف كانت معقدة من البداية. وأذكر بأن المسائل المتعلقة بتنحية قضاة في هيئة المحكمة كان لا بد من معالجتها في مرحلة مبكرة من الإجراءات وأن الحالة الصحية للسيد ملاديتش تطلبت تأجيل جلسة الاستئناف التي كان من المقرر أصلا عقدها في آذار/مارس ٢٠٢٠. ثم جاءت جائحة مرض فيروس كورونا وتسببت القيود المفروضة على السفر ومتطلبات التباعد البدني في زيادة عرقلة التقدم. وأخيرا، حدثت فاجعة غير متوقعة بوفاة أحد أعضاء هيئة المحكمة – وهو القاضي غبيرداو غوستاف كام، من بوركينا فاسو – في شباط/فبراير من هذا العام. ولا تزال الآلية – وأنا شخصياً – في حزن شديد لفقده.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالقاضي كام وبإسهاماته المبهرة في العدالة الدولية. فهو لم يكن قاضيا ممتازا يتمتع بعقلية قانونية فذة

فحسب، بل كان أيضا زميلا طيبا ومتحمسا يحظى بالتقدير والاحترام من زملائه القضاة والموظفين على حد سواء. وفي هذه اللحظة الحزينة، كانت الآلية محظوظة لأن القاضي مصطفى البعاج، من المغرب، وافق على تعيينه في هيئة المحكمة في غضون مهلة قصيرة مكان القاضي كام. وأشيد إشادة صادقة بالقاضي البعاج لتوليه المسؤوليات الكبيرة التي ينطوي عليها الانضمام إلى هذه القضية في مرحلة لاحقة. ويمكن أن تستمر المداولات وإعداد الأحكام بفضل اجتهاده وجهوده الدؤوبة. وفي النهاية، تمكنت دائرة الاستئناف من إصدار حكمها بعد وقت قصير من الموعد المتوقع سابقاً.

وبإصدار حكمها اليوم، تكون الآلية قد قطعت خطوة هائلة أخرى نحو الانتهاء من عملها القضائي الأساسي. وهذه القضية أيضاً دليل على ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات العدالة الدولية عندما تكون لدى الدول الإرادة للتعاون والتغلب على الحواجز الجيوسياسية. وفي هذا الصدد، أذكر أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع أنها وجهت الاتهام إلى السيد ملاديتش في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٩٥، فإن إصرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى جانب دعم المجتمع الدولي، هو الذي كفل في نهاية المطاف اعتقاله بعد ١٥ عاماً. إن إصدار الحكم النهائي يبعث برسالة قوية إلى ضحايا الفظائع المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى مفادها أن مرتكبي هذه الجرائم البشعة سيمثلون في نهاية المطاف أمام العدالة بغض النظر عن منصبهم أو مدى قوتهم وحصانتهم. وفي حين أن هذه الأحكام لا يمكن أن تعيد الأحياء أو تشفي الجراح أو تزيح الصدمات التي حدثت، فإنني آمل أن يجد الضحايا وأسرهم قدراً من العزاء في رؤية العدالة تتحقق والتاريخ يسجل.

وتترك لنا أحداث اليوم حكمين آخرين سيصدران هذا الشهر.

أولاً، يسرني أن أبلغكم بأن الحكم في إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش من المتوقع أن يصدر بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وقد أحرزت الإجراءات تقدماً فعالاً للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت المرافعات الختامية في نيسان/أبريل على الرغم من مختلف التحديات والمداولات المكثفة التي استمرت على قدم وساق. وأثني على الدائرة الابتدائية لإبقائها الأمور على المسار الصحيح طوال الوقت. وبعد انتهاء إعادة المحاكمة، سيُنظر في أي إجراءات استئناف لتلك القضية في فرع لاهاي.

ثانياً، في فرع أروشا، أوشكت أيضاً قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد السيد أنسيلمي نزابونيمبا وآخرين، التي كانت تعرف سابقاً بقضية تورينابو وآخرين، على الانتهاء. وبالرغم من العقبات المتصلة بالجائحة التي أثرت على قدرة الطرفين على إعداد قضاياهما للمحاكمة، والوفاة المؤسفة للمتهم الآخر السيد ماكسيميليان تورينابو، فقد اكتملت مرحلة الدفاع بحلول ٧ أيار/مايو. ومن المقرر أن تجرى المرافعات الختامية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، ومن المتوقع صدور الحكم الابتدائي قبل نهاية الشهر. وسيتم النظر في أي استئناف للحكم في فرع أروشا.

وفيما يتعلق بالإجراءات الأخرى المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أغتنم هذه الفرصة لتقديم معلومات مستكملة عن القضية المرفوعة ضد السيد فيليسيان كابوغا، الذي لا يزال محتجزاً في لاهاي عقب نقله إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وفي مؤتمر بشأن هذه القضية عقد في ١ حزيران/يونيه، ناقش الطرفان التقدم المحرز فيما يتعلق بإعداد القضايا والمسائل الأخرى ذات الصلة، وبعد ذلك أعلن عن خطة عمل سابقة للمحاكمة. وعلاوة على ذلك، كلف خبير طبي مستقل بفحص صحة السيد كابوغا، بما في ذلك لياقته للمثول أمام المحكمة وقدرته على السفر إلى فرع أروشا. ومن المتوقع تقديم تقرير عن هذه المسائل في وقت لاحق من حزيران/يونيه.

وبينما تجري تصفية قضائية لمعظم قضايانا التي تنطوي على إجراءات داخل المحكمة، أذكر بأن الآلية مكلّفة بطبيعة الحال بتنفيذ العديد من المهام المتبقية الأخرى. ومن بينها الإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية نفسها. وأعرب مرة أخرى عن عميق

تقديري للمساهمة القيمة التي قدمتها الدول الـ ١٥ الأعضاء في الأمم المتحدة من أفريقيا وأوروبا، وهي التي تواصل تحمل مسؤوليات إضافية كبيرة في الوقت الراهن لتنفيذ الحكم الصادر بحق شخص واحد أو أكثر من المدانين. وإنني أدرك تماماً أن ذلك كان أكثر تحدياً خلال الجائحة.

إن بلدكم، سيدي الرئيس، فضلاً عن فرنسا والنرويج والمملكة المتحدة، الحاضرين هنا اليوم، إلى جانب الدول الأخرى التي تعمل على إنفاذ أحكام الآلية، قد فعلت كل ما هو مطلوب وزيادة لتمكيننا من الاضطلاع بولايتنا. وأشيد بكل منها لاتخاذه التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة المدانين ولتقديم تقارير منتظمة إلى الآلية فيما يتعلق بسلامتهم وحالة كوفيد-١٩ داخل السجون ذات الصلة.

ويحدوني خالص الأمل، إذ نضع في الاعتبار الأهمية القصوى لضمان استمرار إنفاذ الأحكام، في أن تعرض دول إضافية مساعدتها وأن تبرم اتفاقات إنفاذ مع الأمم المتحدة لهذا الغرض. فمن شأن ذلك أن يسمح للآلية بتوسيع قدرتها على الإنفاذ وتخفيف العبء عن الدول التي سبق أن ساندتنا في هذا الصدد لسنوات عديدة.

وإذ أنتقل إلى مسألة منفصلة، فإني أشير إلى أن التقرير المعروض على مجلس الأمن هو في الواقع التقرير الثالث والعشرون للآلية الذي يثير حالة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والمفرج عنهم في أروشا. إن من الأهمية بمكان إعادة توطين هؤلاء الأفراد، الذين إما برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو قضوا مدة عقوبتهم. وللأسف، لم يتم التوصل بعد إلى حل مستدام. ومع ذلك، فإنني أشيد بالجهود التي بذلها رئيس القلم لدينا، السيد أبو بكر تامبادو، لمواصلة استكشاف إمكانيات جديدة على الرغم من الصعوبات التي أوجدتها الأزمة الصحية العالمية المستمرة. وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، نعتمد على مساعدة المجتمع الدولي في حل هذا التحدي الطويل الأمد الذي يؤثر على قدرة الآلية على إنجاز ولايتها. إن استمرار قيادة مجلس الأمن وتعاون الدول الأعضاء ودعمها أمور أساسية لمعالجة هذه الحالة بشكل نهائي.

وأشير الآن إلى رسالتي المؤرخة ١١ أيار/مايو (S/2021/452) التي تُبلغ أعضاء هذه الهيئة باستمرار عدم امتثال جمهورية صربيا لالتزاماتها الدولية باعتقال السيد بيتار يويتش والسيدة فيريكا راديتا وتسليمهما إلى الآلية. وبناء على طلب القاضي ليو داكون، القاضي الوحيد الذي نظر في القضية، مارست واجبي في إخطار مجلس الأمن بعدم تعاون صربيا مع الآلية. لقد مرت أكثر من ست سنوات منذ أن طلبت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى صربيا تنفيذ أوامر اعتقال بحق هذين المتهمين، وهذه هي المرة الثالثة التي يبلغ فيها المجلس عن عدم تعاون صربيا على الرغم من عدد لا يحصى من الفرص للقيام بذلك. إن تقاعس صربيا لا يقوض إقامة العدل أمام الآلية بفعالية فحسب، بل إنه يتحدى المجتمع الدولي أيضاً بتحديه سلطة مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراراته الرائدة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ثم إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية ذاتها. وقد تمكنت الآلية، التي تجهزت بإرث من الإنجازات التي لا مثيل لها في مجال العدالة الجنائية الدولية بفضل المحكمتين المخصصتين، من زيادة تقليص فجوة الإفلات من العقاب. فقد أصدرت أحكاماً تاريخية منذ أن بدأت العمل، وتعقبت بقية الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأشرفت على إنفاذ الأحكام، وواصلت حماية الشهود والضحايا، وحفظت المحفوظات الثمينة، وساعدت وراقبت الإجراءات الوطنية المتعلقة بالجرائم الدولية. لا تتمتع أي مؤسسة أخرى بهذه الولاية المتعددة الاستخدامات والكثيرة المتطلبات.

بيد أنه ينبغي عدم تقييم إنجازاتنا في فراغ، وينبغي عدم اعتبارها أمرا مسلما به. وكما يتضح مما تشاطرته مع مجلس الأمن اليوم، فإن تقدمنا في كفالة المساءلة وتعزيز سيادة القانون يتوقف إلى حد كبير على استمرار الدول في هذا المسار. والواقع أن العمود الفقري لنجاح الآلية هو دعم مجلس الأمن ودعم المجتمع الدولي بأسره. إن علاقتنا التكافلية مع الدول الأعضاء هي التي قدمت الهاربين إلى العدالة وكفلت أن يقضي الأشخاص المدانون مدة عقوبتهم. وبدون استعداد الدول للمساعدة والتعاون، لا يمكن لجهود الآلية أن تتحقق. وبدون

ثقتها المستمرة، فإن رؤية مجلس الأمن، على نحو ما أعرب عنها في إنشاء المحكمتين المخصصتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، لن تؤتي ثمارها بالكامل.

وبالنيابة عن رؤساء المحكمة والقضاة والموظفين المتفانين، أود أن أعرب عن امتناننا العميق، على وجه الخصوص للبلدان المضيفة، ودول إنفاذ الأحكام، ولجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم الثابت. فالتزامهم القوي جدير بالإعجاب. وأشجع الآخرين على أن يحذوا حذو الآلية حتى ترقى إلى مستوى إمكاناتها وتفي العدالة الجنائية الدولية بوعدها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضي أغيوس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن عن بعد بشأن أنشطة مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويتضمن تقريرنا الخطي تفاصيل عن أنشطتنا والنتائج التي حققناها خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأولوياتنا الاستراتيجية. وأود اليوم أن أُبرز بضعة مسائل مهمة.

ففي تموز/يوليه ١٩٩٥، وجه مكتبي لائحة اتهام بحق راتكو ملاديتش بالفظائع التي ارتكبها ضد مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء في البوسنة والهرسك. وعلى مدى أكثر من عقد ونصف العقد، كان من بين المدرجين على رأس قائمة الهاربين المطلوبين في العام، ورمزا لثقافة الإفلات العالمي من العقاب. ومع ذلك، تحققت العدالة اليوم. فبعد محاكمة عادلة على أيدي قضاة دوليين محايدين، أدين ملاديتش أخيرا بسبب جرائمه وحكم عليه بأشد عقوبة ممكنة.

لقد تكلمت في وقت سابق اليوم مع والدة بعض الناجين من أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبها ملاديتش في سريبرينيتسا. وقد عانوا على مدى ٢٦ عاما من فقدان أزواجهم وآبائهم وأبنائهم وكافحوا بشجاعة من أجل أن يشهدوا معاقبة ملاديتش على جرائمه. وقد طلبوا مني أن أنقل إلى مجلس الأمن رسالة بسيطة: العدالة مهمة. إنه ليس شعارا، بل حقيقة أساسية. فالعدالة تهم الضحايا لأنها، وإن كانت لن تعيد أحبائهم أبدا، يمكن أن تخفف من الألم الذي يجب أن يعيشوه. والأهم من ذلك، قالوا لي إن العدالة مهمة للحاضر والمستقبل.

واليوم، لا يزال عدد كبير جدا من الجناة في النزاعات في جميع أنحاء العالم يستخدمون قوتهم للتسبب في معاناة لا إنسانية. ولا يزال عدد كبير جدا من القادة يتعاملون مع أرواح الأبرياء على أنها غير ذات أهمية. ومن المحزن أنه لا يزال هناك الكثير من الناس على غرار ملاديتش.

والعدالة مهمة لأنها الطريقة التي ندين بها الأخطاء الكبيرة ونعاقب عليها كي لا تتكرر. ولهذا السبب، فإن حدث اليوم لا يتعلق بما حققناه فحسب، بل بالعمل الإضافي الذي لا يزال يتعين إنجازه. وبالنسبة لمكتبي، بينما نشعر بالارتياح إزاء إدانة ملاديتش النهائية، فإننا ندرك أيضا العمل الذي ما زال أمامنا.

والجزء الأكبر من عملنا المتبقي هو فرع أروشا، حيث نواصل السعي إلى تحقيق المزيد من العدالة لضحايا الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي وضد رواندا. ومن الواضح أن قضية كابوغا هي إحدى أولوياتنا الرئيسية. وبعد إلقاء القبض عليه في أيار/مايو الماضي، وبعد عقدين من الزمن قضاهما هاربا، سرعان ما أجرى مكتبي مزيدا من التحقيقات والاستعدادات لبدء محاكمته.

وفي شباط/فبراير، اتخذنا خطوة هامة إلى الأمام بتأكيد لائحة الاتهام المعدلة. وقمنا بعدد من التحديثات والتنقيحات الرئيسية لتبسيط القضية وتوضيحها، بما في ذلك حوادث محددة من العنف الجنسي. وفي نهاية المطاف، نعتقد أن لائحة الاتهام المعدلة ستيسر إجراء محاكمة سريعة، مع الاهتمام بشكل مناسب بالمسؤولية الجنائية الإضافية التي تقع على عاتق كابوغا.

ونركز الآن تركيزا كاملا على التحضير للمحاكمة. وسنقدم مذكرتنا السابقة لجلسة المحاكمة ونوفي بمسؤولياتنا الرئيسية قبل

المحاكمة بحلول نهاية آب/أغسطس، ومكتبي ملتزم حاليا بالاستعداد لبدء المحاكمة عندما تقررها الدائرة الابتدائية.

كما أن قضية نزابونيمبا، وهي قضية قديمة، ستغلق قريبا، ومن المتوقع صدور حكم في الأسابيع المقبلة. ويجب التأكيد على أهمية هذه القضية. إن رشوة الشهود تقوض جوهر عملية العدالة، وسيواصل مكتبي الوفاء بولايته المتمثلة في التحقيق والمقاضاة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة.

وأخيرا، في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، قدمنا مرافعاتنا الختامية ونتوقع الآن صدور حكم في المستقبل القريب.

ويواصل مكتبي كذلك البحث بنشاط عن الهاربين الستة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. وقبل بضع سنوات، أبلغت المجلس بأننا نقوم بإصلاح وتعزيز أنشطتنا لتعقب الهاربين على أساس أن مسؤوليتنا هي إظهار سجل حافل من بالنجاح (انظر S/PV.7960). وقد أسفرت تلك الجهود عن نتائج، كما تجلى ذلك في العام الماضي في اعتقال كابوغا وتأكيد وفاة بيزيمانا.

ولدينا حاليا أدلة مهمة بشأن جميع الهاربين المتبقين، ومع استمرار الجهود، يمكننا أن نتوقع بشكل معقول المزيد من النتائج. والتحدي الرئيسي الذي نواجهه، هو عدم وجود تعاون كامل وفعال من جانب الدول الأعضاء. وببساطة، لا يفي عدد من البلدان بالتزاماته الدولية ويمنع مكتبي من تأمين الاعتقالات.

وقبل ستة أشهر، أبلغت مجلس الأمن بأن كايشيما لا يزال طليقا لأن جنوب أفريقيا لا تتعاون. وللأسف، فإن الحالة لم تتغير ولم يحدث أي تحسن ملحوظ. إن سلطات جنوب أفريقيا، بالموقف الذي تتبناه الآن، إنما تبعث برسالة مفادها أن بلدها ملاذ آمن للمجرمين الهاربين.

وفيما يتعلق بالهاربين الآخرين، فإن أولويتنا هي بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي. وفي حين أن بعض التحقيقات يعوقها عدم تعاون دول أعضاء رئيسية، فإن الجهود بشأن خيوط تحقيق أخرى لا تزال تمضي قدما. وعلى وجه الخصوص، فإننا نحقق بنشاط في الأدلة التي تفيد بأن مبيرانيا، بالإضافة إلى جرائمه خلال الإبادة الجماعية، قد انخرط على مدى العقدين الماضيين في مزيد من النشاط الإجرامي الخطير. ولدينا أسباب للاعتقاد بأنه أدار أيضا مشاريع تجارية باستخدام أموال غير مشروعة. ومن المرجح أن يكون العديد من الأفراد قد تفاعلوا معه أو علموا بها. وهؤلاء أشخاص موضع اهتمام بالنسبة لنا، ونشجعهم على تقديم معلومات عن مبيرانيا. ويؤكد مكتبي من جديد أن أي شخص، بمن فيهم شركاء مبيرانيا ومؤيدوه، يقدم معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض، يحق له الحصول على مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار.

ومكتبي مصمم على حصر الهاربين المتبقين في أسرع وقت ممكن حتى نتمكن أخيرا من إنهاء أنشطتنا. وأعلم أن مجلس الأمن يشاطر هذا الهدف ويؤيده تماما. وفي الوقت الذي يعمل فيه مكتبي على التصدي للتحديات التي نواجهها، سيكون الدعم القوي من المجلس أمرا حيويا.

وكما ذكرت سابقا، فإن الحكم النهائي ضد ملاديتش يذكرنا بالعمل المهم الآخر الذي ما زال ينتظرنا. وعلى وجه الخصوص، لا يزال من الضروري مساءلة العديد من شركاء ملاديتش ومرؤوسيه عن جرائمهم، على غرار العديد من مرتكبي جرائم الحرب الآخرين في جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة. ولهذا السبب فإن الأولوية الاستراتيجية الثالثة لمكتبي هي مساعدة السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمقاضاة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وكنت مؤخرا على اتصال مرة أخرى مع رؤساء هيئة الادعاء في سراييفو وبلغراد وزغرب في هذا الصدد.

وأود أن أطلع أعضاء المجلس بإيجاز على ثلاثة تطورات هامة.

أولا، أدى اعتقال كابوغا إلى تجديد الاهتمام بالجهود الوطنية المتواصلة لمحاكمة من يزعم ارتكابهم الإبادة الجماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت السلطات الرواندية نتائج مهمة في القضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب القاعدة ١١ مكررا. ويواصل مكتبي حث جميع البلدان على التعاون الكامل مع

المدعي العام لرواندا في سعيه لاستيضاح مآل مئات الهاربين من العدالة الباقين الذين لا يزالون طلقاء.

ثانيا، في كل من البوسنة والهرسك وصربيا، يجري وضع استراتيجيات وطنية جديدة تتعلق بجرائم الحرب.

ولا يزال في هذين البلدين آلاف من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب ممن يتعين اتخاذ إجراءات قضائية في حقهم. وقد خلقت الاستراتيجيات الجديدة توقعات كبيرة بإيجاد حل سريع للقضايا العالقة، وينبغي أن تعالج أيضا أوجه القصور في الجهود السابقة.

وسيكتسي تحسين التعاون الإقليمي أهمية حاسمة. وقد هرب العديد من المشتبه فيهم الذين ارتكبوا جرائم في البوسنة والهرسك إلى صربيا وكرواتيا. ويلزم أن يبذل المدعون العامون جهودا عاجلة لتقديم جميع هؤلاء الأشخاص إلى العدالة. وتتيح الاستراتيجيات الجديدة لمعالجة جرائم الحرب فرصا مهمة لإظهار الالتزام الوطني بصورة واضحة بالمساءلة الكاملة، لا سيما فيما يتعلق بالمشتبه فيهم من الرتب العليا والمتوسطة.

وبعد مضي عقدين على انتهاء النزاع، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وسيواصل مكتبي العمل مباشرة مع نظرائنا لدعم المزيد من التحقيقات والمحاكمات. وسيظل الدعم الدبلوماسي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرون أمرا بالغ الأهمية.

وأخيرا، أجدني مضطرا لأن أوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى مسألتي إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب. ومن المؤكد أن ردود الفعل على إدانة راتكو ملاديتش اليوم ستشمل إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا وحصار سراييفو وحملات التطهير العرقي التي شنها. وسيدعي البعض أنه بطل، بينما تُعرض ملصقات ولوحات جدارية له. ومن المحزن أن هذا السلوك أصبح متوقعا.

وفي الجبل الأسود، أنكر وزير العدل مؤخرا الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، بعد أن اتخذت الحكومات السابقة موقفا حازما تأييدا للحكم السديد الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي صربيا، تتاح للعمال المدانين منابر لإنكار جرائمهم بانتظام. وقد أصبح الإنكار وتمجيد المسؤولين والهيئات الرسمية في جمهورية صربسكا أمرا مألوفا لدرجة أن تلك التصرفات كثيرا ما تمر من دون اكتراث.

أما بالنسبة لرواندا، فقد أثبت الاحتفال الذي جرى مؤخرا بالإبادة الجماعية للتوتسي في عام ١٩٩٤ مرة أخرى أن إنكار الإبادة الجماعية لا يزال يزدهر، لا سيما بين مجتمعات الشتات. ولا يزال الإنكار والتمجيد يعاملان على أنهما اختلاف في الرأي أو جدل حول المصطلحات القانونية. ولكنهما ليسا كذلك. والحقيقة هي أن الإنكار والتمجيد يشكلان المرحلة النهائية من الإبادة الجماعية. وهما أداتان سياسيتان تستخدمان لأغراض سياسية. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

وفي الختام، يسر مكتبي أنه ستختتم في هذا الشهر محاكمتان واستئناف واحد. ونحن راضون عن حكم دوائر الاستئناف في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، حيث أكدت إدانته والحكم عليه بالسجن لمدى الحياة. ومع ذلك، لا يزال أمام مكتبي الكثير من الأعمال المهمة. وسنواصل العمل من أجل بدء محاكمة فيليسيان كابوغا في أقرب وقت ممكن. أما بالنسبة للهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فنحن ملتزمون بكفالة إحضارهم أمام العدالة، تماما كما أُحضر ملاديتش. ولكي يكتمل هذا العمل بنجاح، من الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن برسالة لا لبس فيها إلى الدول الأعضاء بوجوب التعاون مع مكتبي. ونحن ممتنون لدعم المجلس المستمر لنا في جميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بقدر أكبر من الفعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما وما قدماه من معلومات مستجدة عن التطورات في أعقاب التقرير الثامن عشر الذي قدمته الآلية إلى مجلس الأمن.

وأود أن أعرب عن خالص تعازي لوفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام من بوركينا فاسو، وكذلك تقديرنا لتفانيه ومساهمته في عمل الآلية.

وأرحب برئيس صربيا وممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا في جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بالإشادة بكبار مسؤولي الآلية وموظفيها لما أحرزوه من تقدم ملموس في الأنشطة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تمكنت الآلية، بقيادة القاضي أغيوس، من كفالة استمرارية جلسات الاستماع التي تعقد في قاعات المحاكم، وتنفيذ تدابير صارمة للحفاظ على صحة وسلامة موظفيها، وكذلك المحتجزين والسجناء وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لإشرافها، وذلك على الرغم من التحديات المستعصية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

ونحيط علما بالجهود المبذولة للنهوض بالإجراءات القضائية، ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة أكثر كفاءة من أنشطتها القضائية الأساسية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي النهج الاستباقي الذي يتبعه أمين سجل الآلية الجديد، فيما يتعلق بنقل تسعة أشخاص تمت تبرئتهم والإفراج عنهم، إلى نتيجة ملموسة وإلى حل لهذه المشكلة. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن شدد على أهمية إيجاد حل سريع ودائم لهذه المشكلة، بما في ذلك باعتبارها جزءا من عملية للمصالحة.

ويشكل عمل الآلية في تنفيذ الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن مساهمة قيمة في إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة ودعم المصالحة.

ثانيا، نرحب بإعطاء الرئيس الأولوية للتنفيذ الكامل للقرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، بسبل منها تقديم توقعات واضحة للجدول الزمني لإنجاز الأنشطة القضائية للآلية والمهام المتبقية الأخرى، وتعزيز التعاون الوثيق بين الجهاز الرئيسي، وهو الآلية، وبين جهود كفالة التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين، فضلا عن تقوية معنويات الموظفين وأدائهم.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نشجع الآلية على مواصلة اتخاذ خطوات فعالة للتقيد بجدولها الزمني للإنجاز، على نحو يحقق رؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها هيكلا مصغرا ومؤقتا يتسم بالكفاءة، وتتضاءل وظيفته والحيز الذي يشغله بمرور الوقت. ومن بين التدابير الرامية إلى تخفيف العبء المتبقي للآلية، ينبغي النظر في منح الدول مسؤولية أكبر في الإشراف على إنفاذ الأحكام.

ثالثا، يظل تعاون الدول مع الآلية شرطا حاسما للوفاء بولايتها. وتقع على عاتق الدول مسؤولية والتزام، وفقا لقرارات مجلس الأمن، بالتعاون مع الآلية ومساعدتها عند الاقتضاء، بما في ذلك في البحث عن الهاربين الطُّلقاء. ونرحب بالجهود المعززة التي يبذلها المدعي العام وفريقه لإقامة اتصال مباشر أقوى مع الدول المعنية، وتحديد التحديات التي قد تعوق التعاون، وإيجاد نهج قابل للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، فإن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة ومنع الجرائم البشعة. وينبغي أن يكون على رأس أولوياتنا بناء القدرات الوطنية ومساعدة الدول على ممارسة مسؤوليتها. ولذلك نرحب بالمساعدة التي يقدمها مكتب المدعي العام إلى السلطات الوطنية فيما يتصل بالقضايا التي تحال إليها.

وفي الختام، تكرر فييت نام تأكيد التزامها الثابت بعمل مجلس الأمن لإعمال ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد وودروف (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على الإحاطتين اللتين قدماهما إلينا اليوم.

ونحن معجبون بكون الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين استمرت في أداء عملها بهذا القدر من الجودة،

على الرغم من الصعوبات التي يفرضها عليها مرض فيروس كورونا. فقد حالت عمليات الإغلاق دون السفر وفرض التباعد الاجتماعي أساليب عمل مختلفة، بما في ذلك في قاعات المحاكم.

ومن المناسب أيضا أن نعرب عن تعازينا لوفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام. ونشيد بمساهمته في العدالة الدولية.

وقد أعجبنا تمكن الآلية مع ذلك من إحراز التقدم في عملها. ونرى الآن قضايا على وشك الاختتام، مع صدور ثلاثة أحكام مهمة متوقعة هذا الشهر. وتواصل الآلية، من خلال عملها الذي لا يكل، إثبات أن الإفلات من العقاب لا يسود ولن يسمح له بأن يسود.

وما زلنا نرحب بعمل الآلية لمحاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا، ونظل ملتزمين بدعمها. وبناء على النجاحات المحققة حتى الآن، نعرب عن امتناننا للتقدم المستمر الذي أحرزته الآلية في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا. ونحث أيضا على إحراز التقدم لكفالة تقديم من تبقى من المشبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية للعدالة. ونلاحظ بصفة خاصة أن السيد بروتايس مبيرانيا لا يزال طليقا، ونشجع جميع الدول على التعاون في إلقاء القبض عليه.

ونثني على الآلية لإحرازها تقدما في المحاكمات. وفي الواقع، أيدت دائرة الاستئناف التابعة للآلية اليوم، في أحد الأحكام النهائية، التي تركز على النزاع في البوسنة والهرسك، إدانة راتكو ملاديتش. وقد فشلت محاولاته لتجاوز العدالة والتهرب منها بفضل مثابرة الآلية. ونأمل أن يوفر هذا الحكم بعض العزاء للناجين وأسر ضحاياه.

إن المملكة المتحدة فخورة بدعمها الآلية بالموافقة على نقل رادوفان كاراديتش لقضاء عقوبة السجن المؤبد في سجن بريطاني. فهو أحد الأشخاص القلائل في العالم الذين أدينوا بارتكاب الإبادة الجماعية. وكان هو وراتكو ملاديتش مسؤولين عن مذبحة الرجال والنساء والأطفال في الإبادة الجماعية التي شهدتها سريبرينيتسا وساعد في مواصلة حصار سراييفو وفي الهجمات الوحشية على المدنيين.

لا يمكن تحقيق العدالة الدولية إلا من خلال التعاون الدولي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الآلية. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن التماس العدالة للضحايا. وبموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، هناك التزام واضح على جميع الدول بالتعاون مع الآلية.

غير أن التعاون القضائي الإقليمي في غرب البلقان لا يزال غير كاف. ولذلك آثار مباشرة على تحقيق العدالة للضحايا. وإحالة الآلية صربيا إلى المجلس للمرة الثالثة لعدم توقيف ونقل بيتار يويتش وفيريكا راديتا أمر خطير وهو يأتي بعد سنوات من الطلبات والتدارس والمناقشات. ولذلك، نحث صربيا على الامتثال لأمر الآلية. كما ندعو الدول إلى التعاون مع مكتب المدعي العام في جهوده لتعقب الهاربين المتبقين من العدالة.

إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية أمر غير مقبول ويزيد من معاناة الضحايا. والمصالحة صعبة. ويجب أن نقبل ونعترف بحقائق الماضي كي نمضي قدما. فتمجيد مرتكبي الأعمال الشنيعة يبعدنا أكثر عن المصالحة ويعوق تحقيق مستقبل إيجابي.

وكما رأى أعضاء المجلس، فإن المملكة المتحدة، من خلال أعمالها، لا تزال ملتزمة بالآلية. ونؤكد من جديد استعدادنا لمساعدتها، حيثما أمكن، في الوفاء بولايتها وتنفيذ رؤيتها المتمثلة في كونها منظمة صغيرة ومؤقتة وفعالة.

السيد الأدب (تونس)**:** أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما وعلى التقرير المرحلي الثامن عشر للآلية، عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

في البداية، تجدّد تونس تأكيد دعمها لولاية الآلية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الأكثر خطورة ولمنع تكرار الانتهاكات. وإن تحقيق العدالة والمساءلة من الآلية بما في ذلك أمام المحاكم الوطنيّة المعنيّة يكتسي اليوم أهمّية متزايدة في ظل التنامي الباعث للقلق للأيديولوجيّات التحريفيّة ومظاهر تمجيد مجرمي الحرب وإنكار جريمة الإبادة الجماعيّة.

وتؤكد تونس أن تحقيق المصالحة الشّاملة المحلية والوطنية والإقليمية وبناء السّلم المستدام ودولة القانون يقتضيان التصدّي المبكّر

والحاسم لمثل هذه الأيديولوجيّات من المجتمع الدولي ومن مجلس الأمن من خلال تأمين الاعتراف الواسع بالماضي ومحاسبة الجناة وتوفير ضمانات أقوى لعدم التكرار في المستقبل في الدول والمجتمعات المتضرّرة.

وفي هذا الإطار، نشدّد على أهمية أن تتمكّن الآلية من مواصلة الاعتماد على التعاون والمساعدة الكاملة والسّريعة من الدّول حتى لا يظلّ المتّهمون الطّلقاء الستة المتبقّون بمنأى عن العدالة، وكذلك للمساعدة في إيجاد حلول مستدامة للأشخاص الذين يقبعون في مكان آمن في أروشا.

وتقدّر تونس الجهود المتواصلة التي يبذلها أعلى هرم الآلية من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والفاعليّة في إدارة الآلية وتخفيف عبء عملها بالاسترشاد برؤية مجلس الأمن للآليّة كهيكل ينبغي أن يكون صغيرا ومؤقّتا وفعّالا تتناقص وظائفه وحجمه بمرور الزمن.

وتعرب تونس عن ارتياحها الكبير للتقدّم المحرز من الآليّة في مداولاتها القضائية من خلال الإصدار المزمع لثلاثة أحكام قضائيّة خلال الشهر الجاري، بالرّغم من كلّ التحدّيات والعقبات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الظّروف الطارئة. ونرحّب في هذا السياق بإحاطة القاضي أغيوس بشأن حكم الاستئناف الباتّ الصّادر هذا اليوم في قضيّة ملاديتش. ونشيد في هذا الإطار بالتّدابير وترتيبات العمل المرنة المتّخذة من الآلية بفرعيها والتّفاعل والتنسيق الهادف لضمان استمراريّة تصريف الأعمال وفق آجال معقولة للجدول الزمني، لاسيّما في ظلّ التّحديات والقيود التي لا زالت تفرضها الجائحة.

كما نثني على جهود مكتب الادّعاء في الآلية الرّامية إلى تعزيز قدراته ومواصلة هيكلة أساليب عمله بالتوازي مع انخراطه الدولي المستمرّ من أجل ملاحقة الهاربين من العدالة أينما كانوا وتمكين وتعزيز قدرات المحاكم الوطنيّة.

في الختام، تتطلّع تونس إلى أن تواصل الآليّة بنفس الحماس والمهنيّة الاضطلاع بولايتها الهامّة وبالنجاعة والفاعليّة المرجوّة وبدعم من مجلس الأمن بما يتيح لمسار العدالة الجنائية الدوليّة متابعة سيره بسلاسة صوب تحقيق أهدافه النبيلة.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد كان ابتهاج وحماسة القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس واضحين لدى إبلاغنا بإنجازات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. فما الداعي إلى العجلة في إخبارنا بإدانة صربي آخر رفيع المستوى.

إن الحكم المعلن ضد راتكو ملاديتش استمرار لنهج مسيس اعتمدته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أصبح وصمة عار واضحة على جبين آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقريبا، سيمر ٣٠ عاما، أي قرابة ثلث قرن، وهي فترة رأينا خلالها آلية عدالة متحيزة ومكلفة في لاهاي تسحق بصورة منهجية أرواح من شاركوا في الحرب في البلقان – وهي حرب أصبحت مأساة لمئات الآلاف من الصرب والكروات والبوسنيين وأفراد الجماعات العرقية الأخرى؛ وهي حرب دمرت دولة كانت موحدة ذات يوم – يوغوسلافيا؛ وهي حرب سلطت الضوء بوضوح تام على مدى ضعف القانون الدولي.

وأظهرت كم كان سهلا على دول منظمة حلف شمال الأطلسي أن تدوس على ميثاق الأمم المتحدة مع الإفلات التام من العقاب وأن تبدأ عمليات عسكرية في بلد ثالث. فهل جرى تحميل أحد المسؤولية عن الضربات الجوية الواسعة النطاق ضد أهداف مدنية، بما في ذلك داخل حدود مدينة بلغراد وفي المدن الكبرى الأخرى؟ وهل جرى تحميل أحد المسؤولية عن قتل وجرح آلاف المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، في الهجمات على إذاعة وتلفزيون صربيا والسفارة الصينية في بلغراد؟ لماذا أصبحت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي كيان يملك اختصاصا للتصرف، عمياء وصماء أمام جرائم معينة؟ ولماذا فضلت غض الطرف عن الجرائم الواضحة التي ارتكبها ألبان كوسوفو، بحيث تقوم الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو الآن بالنظر في قضاياهم؟ لقد دخلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة التاريخ بوصفها أداة للانتقام وليس كأداة للعدالة. وورثت آلية تصريف الأعمال المتبقية الصفات السلبية لسابقتها.

وفي الآونة الأخيرة، أيد الرئيس أغيوس قرار نقل الزعيم السابق لصرب البوسنة، رادوفان كاراديتش، لقضاء عقوبته في بريطانيا العظمى. وقد تم ذلك على الرغم من طلب كاراديتش ومحاميه، الذين أشاروا بشكل مبرر إلى أن حياة وأمن هذا المواطن الصربي المدان ستكون مهددة في ذلك البلد. وكما نعلم، هناك بالفعل حالة في سجن بريطاني تتعلق بهجوم بسكين أصيب فيه أحد القادة العسكريين الصرب السابقين، راديسلاف كرستيتش، بجروح. وتتحمل الآن قيادة آلية تصريف الأعمال المتبقية وحكومة المملكة المتحدة المسؤولية الكاملة عن حياة وصحة رادوفان كاراديتش. وسنراقب حماية حقوقه بعناية.

وللأسف، لم تقم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية بدور فعال في تحقيق المصالحة في أوساط مجتمع البلقان المتنوع. والسبب في ذلك هو عدم الإنصاف في الأحكام الصادرة، حيث يجري انتقاد أحد جانبي النزاع في حين يجري التعتيم على أخطاء الجانب الآخر. ونشهد الآن مرة أخرى ترويج أطروحة عدم تعاون بلغراد المزعوم مع آلية تصريف الأعمال المتبقية بشأن انتهاك حرمة المحكمة. وأود فحسب أن أذكر الجميع بأن القضية نفسها ترتبط بشكل غير مباشر باتهامات مشكوك فيها ضد السياسي الصربي فويسلاف شيشيلي الذي أمضى أكثر من ١١ عاما – تخيلوا ذلك، ١١ عاما – في سجون الأمم المتحدة التي تديرها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في انتظار تبرئته.

وحيثما يكون هناك افتقار إلى العدالة وإلى الاتساق، هناك أيضا انعدام للثقة. فما هو إذن الحل لهذه الحالة؟ فيما يتعلق بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، هناك الموقف المعروف جيدا الذي اتخذته فرنسا بشأن قضية هارتمان.

وتعلق روسيا أهمية كبيرة على مسألة صون حقوق الأفراد المحتجزين، بما في ذلك الحق في المساعدة الطبية. وقد اتخذ مجلس الأمن موقفا بشأن هذه النقطة تحديدا في القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠). ومع ذلك، فإن آلية تصريف الأعمال المتبقية لا ترى أن تقديم تقارير إلى المجلس عن كيفية ضمان هذه الحقوق فكرة جيدة.

ولا نجد أي معلومات عن الحالة الصحية الراهنة لراتكو ملاديتش، بما في ذلك درجة تعافيه بعد إجراء العملية. ولم يجر بعد فحص مستقل كامل ولم تصدر شهادة، بما في ذلك بشأن ما إذا كان قد احتفظ بقدراته الإدراكية. ونحن نصر بشدة على إجراء فحص من هذا القبيل.

وفي العام الماضي، أضيفت القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا إلى قائمة قضايا آلية تصريف الأعمال المتبقية. وسنراقب بعناية الحالة الصحية للمدعى عليه ونتوقع تعيين خبير طبي مستقل لتقييم مدى استصواب نقل المدعى عليه إلى مرافق الآلية في أروشا، فضلا عن قدرته على المثول أمام المحكمة. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تكمل الآلية عملها في غضون الفترة الزمنية المتوقعة لإجراءات المحكمة وأن تمتنع حقا عن إطالتها بصورة مصطنعة.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر القاضي أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والسيد براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما وتقريريهما المفصلين.

تنوه كينيا بالعمل المهم للآلية في خدمة العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب. وأعيد تأكيد دعم كينيا المستمر لولاية الآلية وتعاونها معها، حسبما جددها القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠).

ونثني على الآلية لضمانها مواصلة العمل، بما في ذلك عن طريق وضع ترتيبات عمل احترازية في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا. وتدل الأحكام الثلاثة التي صدرت خلال هذا الشهر، بما في ذلك الحكم الصادر صباح اليوم في قضية ملاديتش، على الجهود التي تبذلها الآلية حتى أثناء الجائحة.

وتنوه كينيا بتحسن قدرة الآلية على التتبع، والتي نشير إلى أنها مكنت من إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا بعد عملية بحث طويلة أحاط بها قدر كبير من المعلومات المضللة. ونأمل أن تساعد هذه القدرة

المتنامية أيضا على تتبع الهاربين المتبقين بدقة والقبض عليهم. ونحث على أن تجري محاكمة كابوغا على وجه السرعة للمساعدة في شفاء غليل الناجين وأسر الضحايا، وهو أمر هام في عملية المصالحة ككل.

وتشير كينيا كذلك إلى تقرير الآلية عن طلبات المساعدة المقدمة من الولايات القضائية الوطنية. ونشجع الآلية على مواصلة العمل مع الأعضاء والشركاء المعنيين في الحالات التي طُلب فيها التعاون.

أخيرا، نشيد بالآلية ونشجعها على مواصلة تحسين إطارها القانوني والتنظيمي. ونلاحظ على وجه التحديد التنفيذ المستمر لنشرة الأمين العام بشأن التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة (ST/SGB/٢٠١٩/٨). وهذا أمر هام، لا سيما بالنسبة للمؤسسات التي تدافع عن العدالة والإنصاف والمساواة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوس، والمدعي العام سيرج براميرتس، على إحاطتيهما. وكذلك نرحب برئيس صربيا، السيد ألكسندر فوتشيتش، والممثلين الدائمين للبوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا في مجلس الأمن. كما نعرب عن تعازينا القلبية في وفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام.

استعرض بلدي، المكسيك، بعناية تقريري رئيس الآلية والمدعي العام لها، واللذين يحملان رقم ١٨، ونلاحظ التقدم الكبير المشار إليه فيهما. ونشيد في هذا الصدد بالحكم الذي صدر اليوم في لاهاي في قضية ملاديتش. ونشدد على قيمة هذه النتيجة بالنسبة للعدالة الدولية، ولا سيما لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينيتسا، وبوجه عام، للنزاع في البوسنة والهرسك.

وتحيط المكسيك علما بالتقدم المحرز في المهام القضائية للآلية، ونظل نهتم بالأحكام الصادرة في قضيتين أخريين في هذا الشهر. ونشيد بعمل فريق الآلية في جعل هذه النتائج ممكنة على الرغم من القيود التي فرضتها الجائحة. وبالمثل، نلاحظ التقدم المحرز في مراحل ما قبل المحاكمة في قضية فيليسيان كابوغا. ولا شك في أن هذه التطورات تشكل إسهاما هاما في المساءلة، وتكرر المكسيك دعمها لعمل الآلية.

ونشدد على أن تحديد مكان الأشخاص الذين ما زالوا فارين من العدالة واعتقالهم ومقاضاتهم هو إحدى الأولويات الرئيسية للآلية. وندعو السلطات المعنية إلى تكثيف التعاون مع الآلية من أجل تحديد مكان هؤلاء الأشخاص وإلقاء القبض عليهم واعتقالهم، حتى تتسنى مقاضاتهم ومساءلتهم في القضايا التي لم يُبت فيها.

ومما يثير القلق أيضا أن أمر نقل المتهمين في القضية المرفوعة ضد يوبتش ورادينا إلى الآلية لم يُنفذ بعد. وعلاوة على ذلك، لا تزال آخر أوامر إلقاء القبض الصادرة في هذه القضية، في عام ٢٠١٩، بلا تنفيذ. وفضلا عن ذلك، سبق أن وردت تقارير إلى مجلس الأمن في ثلاث مناسبات عن عدم الامتثال هذا. إننا ندعو إلى الامتثال لهذه الأوامر والالتزامات الناشئة عن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). فالتعاون ضروري لكي تكون العدالة الدولية فعالة، فضلا عن تعزيز سيادة القانون.

في الختام، من المقلق أن يستمر إنكار الجرائم المرتكبة والوقائع التي ثبتت أمام مختلف المحاكم الدولية. ونكرر رفضنا لتمجيد مجرمي الحرب الذين حوكموا وأدينوا بالفعل. وبالمثل، لا غنى عن تزويد الأجيال الجديدة بمعلومات صادقة عن التاريخ الحديث وعن عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية. ولا مكان في عام ٢٠٢١ للخطاب الذي يسعى إلى الانقسام ويحرض على الكراهية؛ ومن الضروري أن يُفسح المجال للمصالحة والتماسك والشمول.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما. ونعرب عن امتناننا لعملهما الشاق وللالتزام الثابت من جانب القضاة والمحامين والموظفين في أروشا ولاهاي، وكذلك في المكتبين الميدانيين في كيغالي وسراييفو، في سعيهم إلى تحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا في وفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام، من بوركينا فاسو. وقد توفي القاضي

كام في وقت سابق من هذا العام بعد مسيرة مهنية رائعة كرست لضمان العدالة فيما يتعلق بأشد الجرائم خطورة – في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والدوائر الأفريقية الاستثنائية داخل النظام القضائي السنغالي، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، حيث قام بدور فعال في ضمان محاكمة عادلة لراتكو ملاديتش. كما نشكر القاضي مصطفى البعاج على تدخله في القضية لضمان استمرار الاستئناف في الوقت المناسب.

واليوم، بطبيعة الحال، يوم تاريخي. وفي وقت سابق من صباح اليوم، أعلنت دائرة الاستئناف قرارها بشأن استئناف راتكو ملاديتش. وقبل ٣٠ عاما تقريبا، بدأ ملاديتش وغيره من الجناة حملة لإبعاد مسلمي البوسنة والكروات البوسنيين بصورة دائمة من الأراضي التي يطالب بها الصرب في البوسنة والهرسك من خلال حملة إبادة جماعية وإبادة وقتل وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية. ونتذكر برعب خاص الأيام التي دخل فيها ملاديتش وقواته سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، مما أجبر ٢٥ ٠٠٠ امرأة وطفل ومسن على الخروج في الحافلات وقتلوا بصورة منهجية الرجال والفتيان البوسنيين في المنطقة.

ونأمل أن يحقق القرار قدرا من السلام للضحايا وأسرهم. وننوه أيضا بشجاعة مئات الضحايا الذين تقدموا للإدلاء بشهاداتهم إذ لو لم يفعلوا ذلك لما تحققت العدالة. ويمثل الحكم الصادر اليوم أيضا العمل الشاق للقضاة والمحامين وجميع موظفي الآلية الذين كرسوا أنفسهم لجمع الأدلة وتنظيمها وتقديمها، وإيجاد الشهود، ودعم الضحايا.

ونلاحظ أيضا الحكم المقبل في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، الذي نتوقع أن يلقي الضوء على مسؤوليتهما عن الجرائم المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، وكذلك على عمل الآلية لتوجيه الاتهامات إلى فيليسيان كابوغا، الذي ألقي القبض عليه في فرنسا العام الماضي. ولا نزال نؤيد جهود الآلية لتقديم الهاربين الروانديين المتبقين إلى العدالة، بما في ذلك من خلال عرضنا مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على كل هارب. ونحث جميع البلدان على التعاون مع الآلية في تلك الجهود. وبالإضافة إلى عمل الآلية على وضع الصيغة النهائية للقضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، نلاحظ أيضا أهمية عملها لضمان إقامة العدل، بما في ذلك في القضية الجارية ضد أنسيلمي نزابونيمبا ومدعى عليهم آخرين.

وعلى هذا المنوال، نشعر بخيبة أمل عميقة لأن صربيا لم تمتثل لالتزاماتها باعتقال شخصين متهمين بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بترهيب الشهود. وصربيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وكطرف في الالتزامات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك التزاماتها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بموجب الفصل ٣ من قرارات الانضمام، ملزمة بالتعاون مع الآلية في هذه القضية. إن عدم التعاون مع الآلية يقوض عمل القانون الدولي وفعالية مجلس الأمن. وتدعو الولايات المتحدة صربيا إلى تنفيذ أوامر الاعتقال دون مزيد من التأخير.

ونشدد على أن قضايا انتهاك حرمة المحكمة تشكل جانبا حاسما من عمل الآلية وتؤدي دورا هاما في ضمان سيادة القانون. ومساعدة الدول الأعضاء لا تقل أهمية في هذه القضايا، لأن الثقة في أن الشهود سيدلون بشهاداتهم بصدق دون خوف أمر أساسي للحل العادل للقضايا المتعلقة بأخطر الجرائم.

وأخيرا، نشيد بعمل الآلية في دعم السلطات القضائية الوطنية في الملاحقات القضائية والمشاريع التعليمية. وكما لاحظ الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز في تقريريهما، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتشجيع الاعتراف بالحقائق التاريخية وتعزيز العدالة على الصعيد المحلي. إن قرار صربيا بمنح الجنسية لميركو فروشينيتش في يونيو/حزيران من العام الماضي، على الرغم من أنه يواجه اتهامات بارتكاب جرائم حرب في محكمة في سراييفو، على سبيل المثال، يحميه فعليا من الملاحقة القضائية. وتدعو الولايات المتحدة جميع الدول في غرب البلقان إلى التعاون مع الآلية ومع بعضها البعض للحيلولة دون ترسخ الإفلات من العقاب في المنطقة.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما. وبالنيابة

عن فرنسا، أشيد أيضا بذكرى القاضي غبيرداو غوستاف كام ومساهمته القيمة في العدالة الجنائية الدولية. ونعرب عن تعازينا لأسرته.

وتكرر فرنسا دعمها الكامل للآلية وعملها لمكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ففي ظروف صعبة للغاية، تمكنت الآلية من إحراز تقدم ملموس، مما يدل على أهميتها وفعاليتها. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم عملها.

وينتظر اتخاذ القرارات الثلاثة المقرر اتخاذها هذا الشهر. ونلاحظ الحكم الصادر اليوم في قضية استئناف ملاديتش. وتلك خطوة أساسية لتحقيق العدالة والمصالحة في غرب البلقان. وستكون المحاكمة في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا لحظة هامة أخرى بالنسبة للضحايا وللمصالحة الوطنية في رواندا. ومن أجل استكمال تلك المحاكمة والإجراءات الأخرى المعلقة في الوقت المناسب، يجب أن تتوفر للآلية الموارد المالية الكافية.

وتحث فرنسا مرة أخرى جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية، وفقا لالتزاماتها الدولية. ونأسف لأن بعض الشركاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك على الرغم من الدعوات العديدة التي وجهها رئيسة الآلية والمدعي العام والعديد من الدول الأعضاء داخل المجلس. وندعو السلطات الصربية إلى التعاون الكامل مع الآلية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري تقديم الهاربين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام إلى العدالة. ولا يمكن أن تكون وفاة المتمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة عدالة للضحايا. وفي حالة الإبلاغ عن هذه الوفيات، يجب على الدول المعنية أن تقدم أدلة على ذلك.

وفيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، تؤكد فرنسا من جديد التزامها الكامل بإنهاء قضية المدعي العام ضد لوران بوسيباروتا في غضون فترة زمنية معقولة. وتجري حاليا المحاكمة في هذه القضية أمام المحكمة الجنائية في باريس، ومن المقرر أن تجري خلال عام ٢٠٢٢.

وعمل الآلية لا يقتصر على الأنشطة القضائية. ومن الأهمية بمكان حماية أكثر من ٣ ٠٠٠ شاهد، ونشيد بعمل مكتبي كيغالي وسراييفو في ذلك الصدد. ونرحب بمبادرات الآلية الرامية إلى زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية المتضررة والأجيال الشابة بإرث المحاكم الجنائية والعمل الذي يجري إنجازه. وهذا العمل التذكاري ضروري للمصالحة. وفي زيارة تاريخية في نهاية أيار/مايو، زار الرئيس إيمانويل ماكرون النصب التذكاري للإبادة الجماعية للتوتسي عام ١٩٩٤ بدعوة من الرئيس الرواندي بول كاغامي. والهدف من ذلك هو ترجمة العمل التذكاري الذي تم الاضطلاع به على مدى العامين الماضيين إلى عمل سياسي. وفي الوقت نفسه، التزم الرئيس ماكرون بتوسيع نطاق الجهود التي بذلت بالفعل لمكافحة إفلات مرتكبي الإبادة الجماعية الروانديين المزعومين المقيمين في فرنسا من العقاب.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء إنكار الجرائم وتمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة. وهذا الاتجاه يبعث على القلق. والبيانات التي أدلت بها سلطات عدة بلدان في يوغوسلافيا السابقة غير مقبولة في هذا الصدد. ونكرر مناشدتنا جميع المسؤولين الكف عن هذه البيانات .

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئيس كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما وعلى تقييمهما لعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وبالنيابة عن وفد بلدي، أعرب أيضا عن التعازي إلى أسرة القاضي الموقر غبيرداو غوستاف كام، الذي وافته المنية مؤخرا، وإلى حكومة بوركينا فاسو.

أود أيضا أن أشكر السفير دينه كوي دانغ ووفد فييت نام، بصفتهما رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية على التنسيق الفعال بين المجلس والآلية. وأود أن أشيد بالرئيس كارمل أغيوس على قيادته للعملية وضمان بقاء الآلية على المسار الصحيح ومواصلة أداء مهامها.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في لاهاي وأروشا على السواء، بما في ذلك الجهود الرامية إلى ضمان

مواصلة الأعمال، قدر الإمكان، في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة. ونحيط علما بأن القيود المفروضة للحد من انتشار الجائحة قد أثرت سلبا على بعض الجداول الزمنية للبت في القضايا.

وتكرر الهند تأييدها للآلية وتثني على مساهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لقد أحطنا علما بعمل الآلية في تحديد موعد الحكم في الدعوتين خلال الأسابيع المقبلة، ونحيط علما أيضا بالحكم الصادر اليوم. وغني عن القول أنه ينبغي للآلية أن تواصل تنفيذ ولايتها بحزم وفقا لمبادئ العدالة والنزاهة والإنصاف.

ونشيد بالتقدم المحرز في المسائل القضائية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل تباين تدابير الحماية والإشراف على تنفيذ الأحكام. ونشيد أيضا بعمل مكتب المدعي العام في مهامه المتبقية الأخرى. وينبغي أن تواصل الآلية إحراز تقدم في مهامها المتبقية، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود وتعقب الهاربين المتبقين المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية وإدارة محفوظات الآلية والمحكمتين المخصصتين.

ونرحب بالتقدم المحرز في قضيتي الدفاع المتعلقتين بالسيد يوفيكا ستانيشيتش والسيد فرانكو سيماتوفيتش اللتين اختتمتا في ٢٣ شباط/ فبراير. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تحقيق العدالة للضحايا. ونتطلع أيضا إلى إحراز تقدم في وقت مبكر في نقل الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم والذين ما زالوا في المنزل الآمن في أروشا. وهذه مسألة إنسانية ويتعين معالجتها بصورة عاجلة وحساسة.

ختاما، نحث الآلية على اتخاذ التدابير المناسبة لاستمرار جداول المحاكمات والاستئناف على المسار الصحيح، والمساهمة أيضا في بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بطريقة فعالة على أساس الاكتفاء الذاتي.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الشاملتين. وأشيد أيضا بحضور رئيس صربيا وزملائنا والممثلين الدائمين للبوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا.

بداية، نعرب عن تعازينا لوفاة القاضي كام من بوركينا فاسو. إن وفاته خسارة كبيرة للآلية الدولية. ونرحب بالإعلان عن تعيين بديل له، ونثق تماما باستمرار الوفاء بولاية الآلية على نحو فعال.

ولا تزال الآلية الدولية ركيزة أساسية لنظام العدالة الجنائية الدولية، ولا يمكننا المبالغة في تأكيد دورها الحاسم في مكافحة الإفلات من العقاب. ولا تزال أنشطة الآلية المتصلة بدعم الشهود وحمايتهم ومتابعة القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية وحفظ المحفوظات وتقديم المساعدة المتعددة الجوانب إلى الدول الأعضاء هامة جدا. ولهذا السبب نؤكد من جديد تأييدنا الثابت لعملها الهام.

ونشيد بالآلية لالتزامها بضمان استمرارية العمليات على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونلاحظ أنه من المتوقع إصدار ثلاثة أحكام في حزيران/يونيه وقد صدر أحدها هذا الصباح. وهذا إنجاز كبير ويعبّر بالتأكيد عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها كل المشاركين في عمل الآلية.

ونشيد بالجهود القيمة لضمان حقوق ورفاه الأشخاص المحتجزين خلال هذه الفترة، بما في ذلك من خلال عمليات التفتيش المنتظمة التي تقوم بها منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتيسير الحصول على لقاحات كوفيد-١٩. ويجب معاملة الأشخاص المحتجزين معاملة إنسانية وكريمة.

ولا شك أن تنفيذ ولاية الآلية يعتمد على التعاون الدولي الذي لا غنى عنه لتحقيق رؤية مجلس الأمن لهيئة صغيرة مؤقتة وفعالة ستتقلص مهامها وحجمها بمرور الوقت.

وإذا لم تتوفر الإرادة السياسية للتعاون مع الآلية، فإن ذلك سيعوق بشدة البحث عن المفقودين الذين لا تعلم أسرهم بمصيرهم بعد ويعوق أيضا تعقّب الهاربين وإلقاء القبض عليهم. وعلاوة على ذلك، لن يُكفَل تنفيذ الأحكام، بينما يحرم الضحايا من تحقيق العدالة.

ويدل اعتقال فيليسيان كابوغا في أيار/مايو الماضي على التعاون القانوني الفعال، وهو أمر حاسم لنجاح تعقّب الهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقبض عليهم ومحاكمتهم.

ولا يزال التعاون الدولي ضروريا أيضا لحل مشكلة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم ويقيمون حاليا في أروشا، تنزانيا. ونشيد بجهود المسجّل في هذا الصدد، ونأمل أن يتم التوصل قريبا إلى حل دائم لهذه المسألة التي طال أمدها.

لقد أحطنا علما بإحالة رئيس المحكمة الحالة في صربيا إلى مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو. إن عدم الوفاء بالالتزامات الواردة في النظام الأساسي للآلية وقرارات مجلس الأمن أمر غير مقبول ويضر بإقامة العدل وسيادة القانون.

ويعتبر إحياء ذكرى الأحداث المروعة التي وقعت في الماضي أداة هامة لمنع تكرارها. عليه، يجب على المجتمع الدولي إدانة جميع مظاهر إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين. فذلك يعوق المصالحة الوطنية ويروج لأيديولوجيات خطيرة تتجاهل معاناة الضحايا. وتشجب سانت فنسنت وجزر غرينادين بشكل قاطع هذه الأفعال التي لا يمكن الدفاع عنها.

وفي الختام، نحث الدول الأعضاء على التفاعل البنّاء مع الآلية في السعي إلى المساءلة عن الجرائم الجماعية الوحشية المرتكبة وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما.

يعرب وفد بلدي عن تعازيه لرئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ولزملائه في وفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام، من بوركينا فاسو.

ونرحب بمشاركة رئيس صربيا وممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا في هذه الجلسة.

تشيد النيجر بالعمل الذي اضطلعت به الآلية وبالتقدم الذي أحرزته على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ويحيط وفد بلدي علما بالإعلانات عن قرب اكتمال عدد من الإجراءات في حزيران/يونيه. وسيكون الحُكمان القضائيان والقرار الذي ستصدره الآلية قبل نهاية حزيران/يونيه دليلا ملموسا على إنجازات الآلية. وينطبق الأمر نفسه على مرحلة التحقيق في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا، ومواصلة العمل في المهام القضائية الأخرى للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك المسائل المتصلة بالإشراف على تنفيذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود. وفي هذا الصدد، نشيد بالآلية على كل جهودها لتحقيق العدالة وندعوها إلى احترام الأصول القانونية الواجبة وحقوق المتهمين.

ويسر وفد بلدي أن الآلية قد تمكنت من مواصلة عملها بشكل كامل في القضايا المعلقة لعام ٢٠٢١، على الرغم من جائحة كوفيد-١٩ وتؤيد طلبها للحصول على ميزانية تتناسب مع مسؤولياتها.

إن حماية الشهود وتوفير الرعاية الطبية والدعم النفسي الاجتماعي للشهود الذين يعانون من صدمة نفسية أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما أصيب به الكثيرون أثناء الإبادة الجماعية وبعدها، تدابير نؤيدها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تواصل الآلية تطوير إطارها القانوني والتنظيمي لمواءمة أفضل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستفادة منها، فضلاً عن ممارساتها الخاصة، من أجل الوفاء بولايتها بنجاح.

ولضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى من العقاب، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن وفد بلدي فيما يتعلق بمسألة الهاربين يدعو الدول التي لها سلطة على الأراضي التي يشتبه في وجود الهاربين فيها إلى تعزيز تعاونها مع الآلية وتقديم المساعدة اللازمة لها حتى يتسنى إلقاء القبض على الأشخاص الذين تتهمهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة

الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتقديمهم إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، يجب على الآلية أن تتخذ التدابير المناسبة، إلى جانب الدول، لمعالجة مسألة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الذين أفرج عنهم في حالة من الغموض القانوني المستمر الأمر الذي يقوض حقوقهم.

ويرى وفد بلدي أن التنسيق في الاتصال فيما يتعلق بالآلية وعملها مع الاتحاد الأوروبي وسويسرا بشأن مشروع زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية المتضررة وبين الأجيال الشابة في يوغوسلافيا السابقة أمر هام في الجهود الرامية إلى منع وقوع إبادة جماعية أخرى. وندرك التحديات التي تواجه الآلية، وبعضها، مثل عدم التعاون وإنكار الإبادة الجماعية، يؤدي إلى طريق مسدود حقيقي.

ويدعو وفد بلدي مكتب المدعي العام إلى تعزيز القدرات الوطنية، مما سيساعد على تأكيد مبدأ التكامل وكفالة تحمل السلطات الوطنية المسؤولية عن مساءلة الجناة.

وختاماً، يشجع وفد بلدي الآلية على تكثيف جهودها لتنفيذ التوصيات المبينة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٠ (S/2020/236)، وكذلك التوصيات المبينة في تقرير المكتب لعام ٢٠١٨ (S/2018/2026)، حيث لم تنفذ تلك التوصيات إلا جزئياً.

وأود الآن أن أبرز جزءاً من التقرير المقدم إلى المجلس، والذي ينص على أنه لن تتمكن الآلية من مواصلة الاضطلاع بالولاية الحاسمة التي عهد بها إليها مجلس الأمن إلا بدعم لا يكل من الملتزمين بتعزيز العدالة والمساءلة وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما.

وأود أيضاً أن أعرب عن تعازينا في وفاة القاضي كام المأساوية.

نظراً لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا، واجهت الآلية الدولية للآثار المتبقية للمحاكم الجنائية تحديات كثيرة في الاضطلاع بعملها. وتحت قيادة الرئيس أغيوس، تغلبت الآلية على الصعوبات باعتماد أساليب للعمل عن بعد، واستئناف جلسات الاستماع داخل المحكمة، وعقد جلسات عامة على الإنترنت، من بين وسائل أخرى، لضمان اختتام الإجراءات القضائية في الوقت المناسب وبكفاءة، مع تعزيز التنسيق بين الوكالات ورفع معنويات الموظفين. وقد أحرزت بعض أوجه التقدم.

وواصل مكتب المدعي العام أيضاً جهوده لتعقب الهاربين والنهوض بنشاط بعمله في مجال المحاكمات والاستئنافات. وتشيد الصين بالتدابير المذكورة أعلاه. وعملاً بقرارات مجلس الأمن، فإن الآلية هيكل مصغر ومؤقت وفعال سيتقلص حجمه ووظيفته بمرور الوقت. ويحدو الصين الأمل في أن تضطلع الآلية بأنشطتها، حسبما تقضي به قرارات المجلس. ونأمل بصفة خاصة أن تتم الإجراءات القضائية وأن تستكمل وفقاً للجداول الزمنية المحددة في التقرير. وفي هذه العملية، ينبغي للآلية ترشيد استخدامها لموارد الميزانية وأن تعطي الأولوية للأنشطة القضائية. ومع اقتراب القضايا من نهايتها، ينبغي أن تخفض الآلية نفقاتها، حسب الاقتضاء.

إن التعاون العملي والفعال بين الآلية والبلدان المعنية أمر هام لقدرتها على تنفيذ ولايتها والنهوض بعملها. وقد أطلعنا الرئيس أغيوس في وقت سابق على الاحتكاك بين الآلية والحكومة الصربية فيما يتعلق بالقضية ذات الصلة. وتأمل الصين في أن يعزز الجانبان الاتصالات، ويزيدا من الثقة المتبادلة، ويستوعب كل منهما الشواغل المشروعة لبعضهما البعض، ويتعلما من الممارسات الناجحة للمحاكم الجنائية الدولية. إن الهدف هو إيجاد حلول مناسبة للقضايا والعمل معاً لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الصين أن تواصل الآلية تحسين عملها بتنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وإيجاد حلول سريعة للمسائل، مثل نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فييت نام، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع

للمجلس، ومكتب الشؤون القانونية على جهودهما في التنسيق بين المجلس والآلية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر رئيس المحكمة كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما الشاملتين اليوم.

وأود أيضاً أن أتقدم بخالص التعازي في وفاة القاضي غوستاف كام. إن وفاة القاضي كام خسارة للعدالة الجنائية الدولية. وأود أن أنوه بخدمته المتفانية لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على عمليات الإبادة الجماعية في رواندا سريبرينيتسا، فإن أقل ما يستحقه الضحايا والناجون وأسرهم هو إحقاق العدالة. ونرى أن بقاء أهمية ولاية الآلية أمر واضح. ومن الواضح بنفس القدر أن قيادة الآلية وموظفيها يشتركون في التفاني في ذلك العمل. ويتضح ذلك في التقدم الكبير الذي أحرز خلال العام الماضي على الرغم من الظروف العصيبة للغاية، مع الاختتام بكفاءة للقضايا المعلقة، بما في ذلك وصول القضايا الثلاث إلى مراحلها النهائية في هذا الشهر وحده. ولا بد لي أيضاً من أن أسجل مسألة الحكم التاريخي الصادر اليوم عن دائرة الاستئناف التابعة للآلية، والذي رفض استئناف السيد راتكو ملاديتش وأعاد تأكيد الحكم بالسجن المؤبد على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب وأعرافها. ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي هذا الحكم إلى إغلاق بعض الأحكام أمام الناجين من جرائمه وضحاياها.

وفي العام الماضي، كرر المجلس دعوته الدول إلى تكثيف التعاون مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لتحقيق اعتقال وتسليم جميع الفارين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. إن التعاون شرط لا بد منه لكي تضطلع الآلية بعملها، سواء فيما يتعلق باعتقال وتسليم الهاربين، أو إنفاذ الأحكام، أو إعادة توطين الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم. ولذلك يسر أيرلندا أن تشير إلى حالات التعاون الإيجابي العديدة التي حققتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية مع الآلية، فضلاً عن تقديم الآلية المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية.

ومع ذلك، نلاحظ بقلق بالغ أن الآلية لا تزال تواجه عقبات من جانب عدد من الدول الأعضاء فيما يتعلق باعتقال وتسليم الهاربين. يساور أيرلندا، على وجه الخصوص، قلق عميق إزاء الإخطار الصادر عن رئيس الآلية في ١١ أيار/مايو الذي يتضمن تفاصيل عن عدم امتثال صربيا للآلية فيما يتعلق بتسليم السيد يويتش والسيدة راديتا وإلقاء القبض عليهما.

ونحث صربيا بقوة على التعاون الكامل مع المحكمة والامتثال لالتزاماتها في هذه المسألة. كما ندعو جميع الدول إلى مساعدة الآلية في الجهود المبذولة لإلقاء القبض على من تبقى من الفارين من المحكمة وتسليمهم. وتتطلع أيرلندا إلى العمل مع أعضاء المجلس بهدف تعزيز التعاون مع الآلية.

وعندما أنشأ المجلس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، سعى، ليس فقط إلى كفالة أن يواجه مرتكبو هذه الجرائم العدالة، بل وكذلك أن تعمل المحكمتان أيضا كأداة للوقائية من أعمال العنف في المستقبل. وتدرك أيرلندا أهمية الجهود التي تبذلها الآلية، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، لزيادة الوعي بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعمل الآلية في صفوف المجتمعات المحلية المتضررة والأجيال الشابة في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

وفي ضوء ذلك، نجد أن تقارير المدعي العام عن المحاولات الجارية للتهوين من الإبادة الجماعية التي وقعت في عهد لا يزال مثلا في الأذهان أو إنكارها هي من الأمور التي تثير القلق. إن إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين أمران غير مقبولين ويقوضان المصالحة، ويجب الاعتراض عليهما وإدانتهما.

وفي الختام، وكجزء من التزامنا الثابت بالعدالة الجنائية الدولية، ستواصل أيرلندا دعم عمل الآلية في كفالة محاسبة مرتكبي الجرائم

الوحشية. وهذه المساءلة خطوة حاسمة في تحقيق المصالحة واستدامتها وفي منع تكرار هذه الفظائع. ونحن ممتنون لتمكننا من الاجتماع شخصيا اليوم هنا في نيويورك، ونتطلع أيضا إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نرحب بكم أيها القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس مرة أخرى في القاعة شخصيا.

السيدة هايميرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريرهما الشامل إلى مجلس الأمن وعلى إحاطتيهما.

أولا، أود أن أعرب عن تعازينا بوفاة القاضي الموقر كام من بوركينا فاسو في شباط/فبراير. وتمثل وفاته خسارة كبيرة للآلية الدولية وللأوساط القانونية الدولية.

إن مكافحة الإفلات من العقاب عنصر أساسي في السياسة الخارجية للنرويج. ونحن من أشد المؤيدين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ إنشائهما في أوائل التسعينات، وكذلك لآلية تصريف الأعمال المتبقية. ورغم التحديات المتصلة بالجائحة، حافظت الآلية على مستوى نشاط مثير للإعجاب، ومن المقرر إعلان ثلاثة قرارات هامة في حزيران/يونيه، بما في ذلك إصدار حكم دائرة الاستئناف اليوم في قضية ملاديتش، على النحو الذي أشار إليه الرئيس أغيوس. ونشيد كذلك بالآلية لما أحرزته من تقدم كبير في مهامها القضائية الأخرى، ولدعمها الهام للسلطات القضائية الوطنية.

وتعتمد الآلية على تعاون الدول الأعضاء من أجل الوفاء بالولاية التي حددها المجلس: كفالة المساءلة وإقامة العدالة للضحايا.

وتشعر النرويج بقلق عميق إزاء عدم امتثال جمهورية صربيا. ونحث صربيا بقوة على الامتثال لالتزاماتها الدولية باعتقال السيد بيتار يويتش والسيدة فيريكا راديتا وتسليمهما إلى الآلية. وبعد أكثر من ست سنوات وثلاث إحالات بشأن هذه المسألة إلى مجلس الأمن، آن الأوان منذ وقت طويل لحل هذه المسألة القديمة، وفقا للقانون الدولي.

وتقدر النرويج أيما تقدير عمل مكتب المدعي العام في محاسبة الهاربين الستة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. ويساورنا القلق إزاء ما ورد عن عدم إبداء الدول الأعضاء تعاونا فعالا ومناسب التوقيت، مما يحول دون تحقيق نتائج ناجحة. ونحث جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية وإلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم. ويجب التقيد بقرارات مجلس الأمن. إن عدم التعاون يقوض الآلية، ويضر بالمجلس، وينتقص من القانون الدولي. وينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته بدراسة كل التدابير الممكنة لتيسير اعتقال وتسليم المطلوبين من قبل الآلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما المفصلين المقدمين إلى مجلس الأمن، وعلى إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

ونعرب عن تعازينا لوفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام، من بوركينا فاسو، الذي خدم بامتياز قاضيا في الآلية منذ عام ٢٠١٢.

ونشيد بعمل الآلية ونلاحظ بشكل إيجابي استمرار أنشطتها القضائية على الرغم من القيود الناجمة عن الجائحة. ونلاحظ بصفة خاصة الصدور المتوقع لثلاثة أحكام خلال شهر حزيران/يونيه، بما في ذلك الحكم الصادر اليوم في قضية الاستئناف التي رفعها المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، بتأييد الحكم بالسجن مدى الحياة على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وقوانين الحرب أو أعرافها. ونلاحظ أيضا مرحلة التحقيق الجارية في قضية فيليسيان كابوغا الذي ألقي القبض عليه مؤخرا، تمشيا مع لائحة اتهام معدلة.

ونشكر رئيس الآلية على الجهود المبذولة لتأمين نقل الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم والمفرج عنهم المقيمين حاليا في أروشا بتنزانيا. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تكثيف التعاون لتيسير عملية إعادة التوطين هذه بطريقة آمنة وسريعة.

ونرحب بجهود الآلية في تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية التي تلاحق المسؤولين عن الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونلاحظ أن التقدم المحرز في مبادرات العدالة الوطنية كان أبطأ في السنوات الأخيرة، وندعو الدول إلى زيادة جهودها في هذا الصدد.

ويساور إستونيا قلق عميق إزاء استمرار إنكار عمليات الإبادة الجماعية في الحالات الواقعة تحت الولاية القضائية للآلية. ويجب أن يتوقف ذلك.

ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء التحديات التي لا يزال مكتب المدعي العام للآلية يواجهها فيما يتعلق بالتعاون مع السلطات الوطنية في القبض على الهاربين المتبقين. ونحث بقوة الدول، وخاصة الدول الأفريقية التي يشتبه في أن الهاربين طلقاء فيها، على تكثيف تعاونها مع الآلية من أجل إلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم.

وأخيرا، تلقى مجلس الأمن رسالة من رئيس الآلية بشأن عدم امتثال صربيا لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة بحق بيتار يويتش وفيريكا راديتا. وينص القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) بوضوح على أن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا مع الآلية، وفقا للقرار والنظام الأساسي للآلية المرفق بالقرار. كما يوضح القرار أن على جميع الدول أن تتخذ ما يلزم من تدابير بموجب قوانينها المحلية لتنفيذ أحكام القرار وأحكام النظام الأساسي للآلية.

وتدين إستونيا تجاهل صربيا المستمر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي القاضية بأن تمتثل لأوامر الآلية. ونحث صربيا بقوة على الوفاء بالتزامها بالامتثال لآخر أوامر الآلية الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٩ باعتقال المتهمين واحتجازهم ونقلهم إلى عهدة الآلية.

ونشير كذلك إلى حالات التأخير المبلغ عنها في الردود الواردة من صربيا على طلبات المساعدة التي قدمها مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالتحقيقات التي أمرت بها المحكمة، وندعو صربيا إلى الإجابة على الرسائل المتراكمة من مكتب المدعي العام، والتعاون في الوقت المناسب.

وأختتم بياني بالإعراب عن امتناننا لرئيس الآلية والمدعي العام وموظفيهما على عملهم المتميز. ونذكر بأن العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب يعتمدان على الجهود الجماعية. ويتعين على المجتمع الدولي والمجلس أن يضعا الضحايا والناجين في المقام الأول. وعلينا أن نتأكد من غلبة سيادة القانون وكفالة المساءلة الكاملة عن الفظائع المرتكبة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للرئيس فوتشيتش.

الرئيس فوتشيتش (*تكلم بالإنكليزية*): سأتناول في مداخلتي بعض المسائل الجارية التي تشير إلى اختصاصات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهي إمكانية قضاء المحتجزين للأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في جمهورية صربيا، مع الممارسة المتبعة حاليا المتمثلة في تعطيل الإفراج المبكر عن الأشخاص المحكوم عليهم، وكذلك التزام الآلية بحماية المحكوم عليهم.

وسأخصص الجزء الثاني من المداخلة للمسائل التي يثيرها التقرير الذي قدمه رئيس الآلية السيد أغيوس عن ستة أشهر من عمل الآلية، والإحاطة التي قدمها رئيس هيئة الادعاء سيرج براميرتس، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الحالي لجمهورية صربيا والآلية.

أما الجزء الثالث من خطابي – وفي ذلك الصدد أحيط علما بالعديد من البيانات التي ألقيت هنا اليوم – فسيكون رأي صربيا بشأن كل ما جرى في محكمة لاهاي وما جلبته أحكام المحكمة إلى الناس في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

لقد أثارت جمهورية صربيا أمام مجلس الأمن، في عدة مناسبات، مسألة إمكانية قضاء المحتجزين أحكام السجن الصادرة بحقهم عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في جمهورية صربيا. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لتحريك هذه المسألة من المربع الأول، لم نتلق من مجلس الأمن ردا واحدا. إن غالبية

الأشخاص الذين يقضون أحكاما بالسجن هم من مواطني جمهورية صربيا، ومن الطبيعي أن تهتم جمهورية صربيا بتمكينهم من قضاء عقوبات السجن الصادرة بحقهم في جمهورية صربيا.

وقد أشارت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية إلى مجلس الأمن بوصفه مؤسسة مسؤولة عن معالجة هذه المسألة. وأنا على استعداد لأن أعيد هنا التأكيد على استعداد جمهورية صربيا لتحمل الالتزامات والمسؤولية عن تنفيذ أحكام السجن التي أصدرتها المحكمة أو الآلية بحق مواطني جمهورية صربيا، تحت مراقبة الآلية ومع الاحترام الكامل لسلطة الآلية فيما يتعلق بالإفراج المبكر.

وثمة مشكلة خاصة نواجهها هي الاضطرابات التي تسببها المؤسسات القضائية المنشأة في إقليم كوسوفو وميتوهيا، الذي يقع داخل صربيا والذي يخضع للإدارة المؤقتة للأمم المتحدة. لقد شهدنا محاولات لإعادة محاكمة مواطنين يقضيان عقوبة بالسجن باتهامات سبق أن حوكما بسببها أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبصورة أكثر تحديدا، جرت في الماضي القريب محاولة للنظر في قضية نيبويسا بافكوفيتش والسعي إلى تسليم فلاستيمير دورديفيتش.

وإنني أحث الآلية ومجلس الأمن على منع محاولات انتهاك مبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين – وهو مبدأ حضاري أكدته المادة ٧ من النظام الأساسي للآلية – وعلى منع إعادة محاكمة الأشخاص الذين سبق وأن أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبصفة خاصة على التأكد من عدم القيام بذلك في الإقليم الخاضع لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة.

وإلى جانب التقرير الدوري، سلم رئيس الآلية القاضي أغيوس رسالة (S/2021/452) في ١١ أيار/مايو إلى رئيس مجلس الأمن، كان موضوعها ما زعم عن إخفاق جمهورية صربيا في إلقاء القبض على بيتار يويتش وفيريكا راديتا المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وتسليمهما إليها، مدعيا أن جمهورية صربيا – بهذه الطريقة – تتصرف على نحو يتعارض مع التزاماتها بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) ويطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير لضمان وفاء صربيا بالتزاماتها المزعومة، وفقا للنظام الأساسي للآلية والقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ويدفع رئيس الآلية بأن جمهورية صربيا ملزمة بحرمان مواطنيها المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة – وأكرر انتهاك حرمة المحكمة – من حريتهم وبتسليمهم إلى الآلية بغض النظر عن طبيعة الاتهام والظروف التي صدر فيها مثل هذا الأمر والعواقب التي قد تنجم عن تنفيذه.

إن الأمر يتعلق باتهامات لا تشير إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وتتعلق بقضية كانت معروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وانتهت في عام ٢٠١٨ – قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي – بتبرئة المدعى عليه في المحكمة الابتدائية. وبناء على شكوى المدعي العام، أُعلن أن المدعى عليه مذنب وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات، وهي فترة يغطيها الوقت الذي قضاه في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة.

لقد ذكر القاضي أغيوس أن صربيا تتجاهل التزاماتها وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ولكن على العكس تماما – فإن جمهورية صربيا تأخذ التزاماتها فيما يتعلق بالتعاون مع الآلية على محمل الجد. وبعد أن صدر الأمر بتوقيف الشخصين المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وتسليمهما إلى الآلية، خلصت المحكمة العليا في بلغراد إلى أن الافتراضات المتعلقة بالقبض عليهما وتسليمهما إلى الآلية لم تتحقق. ويستند قرار المحكمة إلى قواعد القانون الدولي والقانون المحلي لجمهورية صربيا، وهو ملزم لشاغلي المناصب في السلطة التنفيذية في جمهورية صربيا.

وأذكر هنا أن القرار الأول الذي أصدره قاض واحد – أيدين سيفا أكاي، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ – والذي كان ينظر في هذه القضية كان هو إحالة الملاحقة الجنائية لفيريكا راديتا وبيتار يويتش بتهمة انتهاك حرمة المحكمة إلى سلطات جمهورية صربيا القضائية. وفي الإجراءات التي تلت ذلك، أثيرت للمرة الأولى الحجة المتعلقة بمزاعم عدم رغبة الشهود في التعاون مع السلطات القضائية لجمهورية صربيا، واستند قرار منع إحالة القضية إلى اختصاص السلطات القضائية لجمهورية صربيا إلى تلك الحجة.

وأعربت جمهورية صربيا عن استعدادها لتولي إجراءات محاكمة بيتار يويتش وفيريكا راديتا في عدة مناسبات وقدمت الضمانات المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، تقر جمهورية صربيا إقرارا تاما وتقبل بالتزام الآلية بمراقبة المحاكمات المحالة إلى المحاكم الوطنية، بمساعدة المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن اتخاذ التدابير المتوخاة في المادة ٦ من النظام الأساسي للآلية.

وأذكر هنا بأن جمهورية صربيا سلمت إلى المحكمة جميع الأشخاص الذين اتهمهم مكتب المدعي العام، بمن فيهم عدد كبير من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والشرطيين؛ ويسرت حضور عدد كبير من الشهود وقدمت وثائق مستفيضة. وثمة التزام على الآلية، وفقا لقرار مجلس الأمن هذا، بأن تتخذ تدابير تمكن من إحالة القضايا إلى نظم العدالة الوطنية. وفي الممارسة السابقة، أحيلت ١٣ قضية إلى البوسنة والهرسك وقضيتان إلى كرواتيا وقضية واحدة فقط إلى صربيا.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أذكر الجميع هنا بأن فرنسا رفضت - بوصفها بلدا مستقلا ذا سيادة، بطبيعة الحال - عندما طُلب منها إلقاء القبض على فلورنس هارتمان وتسليمها لنشرها وثائق وانتهاك حرمة المحكمة، طلب التسليم، معللة ذلك بأنها لا تسلم مواطنيها. وفيما يتعلق بجرائم أصغر بكثير، يطلب المجلس منا تسليم مواطنينا يويتش وراديتا، مما يدل على عدم ثقته في العدالة الصربية والقضاء الصربي والدولة الصربية وعلى حقيقة أن قاعدة روما القديمة - يجوز للآلهة أن تفعل ما لا يجوز للماشية - لا تزال سارية.

ولا ضرر في أن نؤكد على أن ضباطا وسياسيين رفيعي المستوى لم يُحاكموا على جرائم ضد الصرب وعلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية لم تأذنا بعد بالنظر في جرائم ارتُكبت ضد الصرب. وأود أن أُذكر، على سبيل المثال فحسب، بأن قضية المدعي العام ضد رحيم أديمي وميركو نوراك، بشأن الجرائم الوحشية ضد المدنيين الصرب في ميداتشكي دزيب، تُركت للمؤسسات العدلية الكرواتية. وأسفرت جرائم مُثبتة ارتُكبت ضد الصرب - مثل جرائم هاراديناي وأوريتش وغوتوفينا وغيرهم ممن وجهت إليهم تهمة المشاركة في عملية العاصفة العسكرية، التي أدت إلى التطهير العرقي الكامل للسكان الصرب في الجزء الأكبر من كرواتيا كما نعرفها اليوم - عن أحكام بالبراءة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وببساطة، لم تهتم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالعديد من الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد المدنيين الصرب في أراضي البوسنة والهرسك وكرواتيا وإقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي، والتي أسفرت عن تطهير عرقي.

والأمر المهم جدا، ولكي لا نترك شيئا غير واضح، هو أن صربيا بلد يدين جميع الجرائم وجميع المجرمين الذين ارتكبوها في منطقة يوغوسلافيا السابقة. غير أنه من المثير للاهتمام أن صربيا، على الرغم من الانتقادات المتكررة، هي البلد الوحيد الذي يتكلم بصراحة ويدين الجرائم التي ارتكبها مواطنون صرب، بينما في بلدان إقليمية أخرى لا يتكلمون على الإطلاق عن الجرائم التي ارتكبها ممثلو تلك الدول ضد أفراد الشعب الصربي. وأود أن أشدد مرة أخرى هنا، أمام الجميع، على أن صربيا تدين الجريمة الفظيعة التي ارتكبت في سريبرينيتسا وتتقدم بأحر تعازيها لأسر جميع الذين قتلوا في تلك المذبحة. وليست هناك أي تحفظات في ذلك الصدد.

غير أننا هنا لتحليل النتائج والسياسات العقابية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، والتي لم تكتسب مطلقا ثقة الشعب الصربي، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وأقول هذا ليس لأننا نحن الصرب لا نعترف بالجرائم التي ارتكبها بعض مواطنينا ولكن لأن محكمة لاهاي، مع بعض الاستثناءات، لم تحكم إلا على الصرب وفي جميع أقاليم يوغوسلافيا السابقة الثلاثة - كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وميتوهيا - والتي ينظر بعض أعضاء المجلس إلى الأخير منها باعتباره دولة مستقلة ويسمونه كذلك، خلافا بالطبع للقانون والقواعد القانونية وقرارات الأمم المتحدة. وسأحاول أن أثبت بشكل ملموس كيف تم تكييف عدالة لاهاي، على الرغم من أنني أعرف أن الكثيرين هنا لن يفهموا هذه النقطة، ولكن ذلك مهم بالنسبة لي بسبب التاريخ والحقائق والكتب المدرسية التي ستُكتب وفقا للحقائق.

على وجه التحديد، حُكم على مواطنين صرب بالسجن لمدد مجموعها ١٣٨ ١ سنة وبثمانية أحكام بالسجن مدى الحياة. وفي الوقت نفسه، لم تصدر محكمة لاهاي حكما على كرواتي واحد في الجرائم المرتكبة ضد الصرب – لا تلك التي ارتُكبت في عملية ميداتشكي دزيب، ولا تلك التي ارتكبت في عمليتي فلاش والعاصفة. وقد تم ذلك بمكر سياسي كبير في المحكمة، وكل ذلك كان مُلتحفا بشكليات القانون والعدالة. واختار المدعون العامون في محكمة لاهاي عمدا أنتي غوتوفينا وناصر أوريتش وراموش هاراديناي – وهم ثلاثة من القادة العسكريين والزعماء السياسيين من الكروات والمسلمين البوسنيين والألبان من جميع الأقاليم الثلاثة المذكورة أعلاه – لمحاكمتهم على الجرائم المرتكبة ضد الصرب. ومن المثير للاهتمام أنه قد تم تقاسم هذا الظلم، باتباع نفس النمط.

وعلى وجه التحديد، حكم عليهم جميعا بالسجن في إجراءات المحكمة الابتدائية، باستثناء راموش هاراديناي، لأنه لم ينج ولا شاهد واحد. وحكم على غوتوفينا بالسجن لمدة ٢٤ سنة في إجراءات المحكمة الابتدائية، بينما تم تغيير الحكم إلى البراءة بموجب حكم غامض صادر عن محكمة الدرجة الثانية وبنسبة ثلاثة قضاة إلى اثنين. وكذلك أدين ناصر أوريتش، الذي حوكم على ارتكاب جرائم ضد الصرب في البوسنة، في إجراءات المحكمة الابتدائية، ولكن تمت تبرئته من كل مسؤولية بموجب حكم غامض صادر عن محكمة الدرجة الثانية، ومرة أخرى بنسبة ثلاثة قضاة إلى اثنين. أود أن أكرر القول بأن جميع الشهود في محاكمة راموش هاراديناي إما انتحروا أو قتلوا في ظروف غريبة جدا.

وفي الختام، لا يمكنني أن أصدق أن هناك من يريد أن ينفي الجرائم المرتكبة ضد الصرب لكن وبالنظر إلى الأحكام الصادرة في محكمة لاهاي، لا أحد – لا أحد على الإطلاق – مسؤول عن تلك الجرائم. ولكننا سنبين شعورنا بالمسؤولية في صربيا ونكافح من أجل تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة. ونطلب المساعدة من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن في اتباع نهج عقلاني وعملي فضلا عن احترام القانون الدولي، عوضا عن السعي إلى زيادة إذلال صربيا. إن صربيا بلد صغير وشعبه عزيز وشجاع، أي ذلك البلد الذي قدم أكبر تضحية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية – شعب يتوق للعيش في سلام مع جيرانه. وعندما أطلب هذا، لا أعتقد أنني أطلب الكثير.

إن صربيا هي أسرع البلدان نموا في منطقة غرب البلقان، ولا يمكننا إحراز أي تقدم ما لم تكن علاقاتنا مع جيراننا وأصدقائنا والبلدان الأخرى حسنة ومتينة. لهذا السبب، وعلى الرغم من العدالة الانتقائية التي طبقت في محكمة لاهاي، سنواصل الترحيب بالحوار وجميع أشكال التعاون، وسنتطلع إلى المستقبل وليس الماضي.

ولديّ رسالة واحدة فقط لمواطني صربيا ولحاملي الجنسية الصربية في المنطقة بأسرها: ارفعوا جباهكم عالية فليس ثمة ما يدين صربيا أو الشعب الصربي ويجب علينا العمل بجد أكبر وأن نبقي أبواب المصانع مفتوحة ونكافح من أجل أطفالنا ومستقبلنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكالاي (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود بدايةً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم خلال هذه الظروف غير المسبوقة بسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأود أن أشكر القاضي كارمل أغيوس والسيد سيرج براميرتس، رئيس ومدعي عام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على تقريريهما وإحاطتيهما الشاملتين اليوم. ونحن ممتنون لمواصلة الآلية إحراز تقدم في عملها طوال الفترة المشمولة بالتقرير وللاستمرار في أداء عملها على الرغم من جائحة كوفيد-١٩.

وبالنيابة عن سلطات البوسنة والهرسك، أود أن أعرب عن خالص تعازينا للأسر وللآلية على فقدان القاضي غبيرداو غوستاف كام، من بوركينا فاسو، الذي وافته المنية في ١٧ شباط/فبراير.

وننوّه بالتقدم المستمر الذي تحرزه الآلية في تنفيذ الأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثني على الآلية الدولية لكفاءتها في الاقتراب من موعد البت في جميع القضايا المعلقة هذا العام على الرغم من انخفاض مواردها خلال فترة الجائحة.

ومنذ الجلستين السابقتين لمجلس الأمن، كان للجائحة أثر خطير على أعمال الآلية الدولية وأنشطتها، فضلا عن السلطات القضائية في البوسنة والهرسك. وندرك التحديات التي سببتها الجائحة للمدعين العامين الوطنيين في جرائم الحرب المرتكبة في البوسنة والهرسك. وقد تأثر بشكل خاص عمل مكتب المدعي العام ومحكمة البوسنة والهرسك التي تنظر أساسا في قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدا التي لم يتم البت فيها بعد. وإذ نضع في اعتبارنا البدء في تنفيذ برنامج موسع لتطعيم جميع مواطني البوسنة والهرسك، فإننا نتوقع أن تضطلع المؤسسات القضائية على الصعيدين الوطني والدولي بواجباتها ومسؤولياتها بوتيرة أسرع.

وبهذا أُبلغ مجلس الأمن بأن السلطات القضائية في البوسنة والهرسك قد اتخذت جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المنقحة للأعمال المتعلقة بقضايا جرائم الحرب، على النحو الذي اعتمده مجلس وزراء البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ومن بين الأهداف الأولى والأهم بالنسبة للاستراتيجية، البت في جميع قضايا جرائم الحرب التي لم يبت فيها بحلول عام ٢٠٢٣. تحقيقا لذلك الغرض، تواصل سلطات البوسنة والهرسك البت في جميع قضايا جرائم الحرب المفتوحة لدى السلطات القضائية على مختلف المستويات في البوسنة والهرسك. وتجب محاكمة جميع المتهمين بارتكاب جرائم الحرب على مسؤولياتهم الشخصية أو القيادية. ووفقا للاستراتيجية المنقحة، ينبغي للسلطات القضائية توحيد ممارسات المحاكم بغية تعزيز الثقة في النظام القضائي وضمان المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. وسيبعث تنفيذ الاستراتيجية المنقحة برسالة قوية مفادها عدم السماح بالإفلات من العقاب إطلاقا.

وأود أن أؤكد مرة أخرى، كما يتضح من هذه التقارير طوال فترة العمليات ذات الصلة، أن تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية التي خلفتها ظل منتظما وكاملا. وما زلنا ملتزمين بالمساهمة بنشاط في جهود الآلية حتى تتمكن من إنجاز مهمتها. ونود أيضا أن نكرر التزامنا بأعمالها وبدعوة جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بجميع التزاماتها وتقديم مساهماتها المالية بما يمكن الآلية من مواصلة عملها.

ونود أن نعرب عن امتناننا لدعم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة الموارد البشرية والمادية المخصصة للمؤسسات القضائية المعنية بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، فضلا عن المشاركة في بناء القدرات العامة. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن البوسنة والهرسك قد افتتحت مؤخرا أول مرفق سجون على المستوى الوطني بُنِي وفقا للمعايير العالية لحقوق الإنسان ومعايير الاتحاد الأوروبي. وأنشئت تلك المؤسسة بمساعدة الاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين الآخرين والموارد المحلية.

وأود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك لا تزال ملتزمة بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم بغض النظر عن جنسية الجناة أو عرقهم أو دينهم أو انتماءاتهم السياسية أو غيرها. إن التعاون بين مؤسسات البوسنة والهرسك ومؤسسات البلدان المجاورة على تبادل المعلومات أمر بالغ الأهمية أيضا ونحن نواصل البحث عن أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص ما زالوا مفقودين في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أؤكد أن تمجيد جرائم الحرب ومرتكبيها أمر غير مقبول ويجب أن يعاقب عليه بموجب القانون. إن كل هذه التدابير ضرورية لتحقيق المصالحة في البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان.

أخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأوجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالات الثلاث المحددة التي تتعلق بهذه النقطة الهامة.

أولا، أشير إلى قضية الجنرال يوكيتش التي تبين الأهمية الحيوية للتعاون المستمر بين مكتب المدعي العام والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك والسلطات في البلدين المجاورين صربيا وكرواتيا،

وفقا لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون بوصفها أمرا حاسما للتحقيق في جرائم الحرب ومقاضاتها. لقد هرب السيد يوكيتش إلى صربيا بعد أن أدانته في محكمة البوسنة والهرسك بارتكاب جرائم الحرب، وهي كارثة كان لها أثر سلبي مؤكد على التعاون في المنطقة، وتضر بالعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الطيبة والمثمرة في جميع أنحاء المنطقة. ويجب إعادة السيد يوكيتش لمواجهة العواقب القانونية والقضائية المترتبة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبها.

ثانيا، يسرني أن أشير بالنيابة عن البوسنة والهرسك إلى أن إجراءات جرائم الحرب ضد يوفيتشا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، المتهمين بجرائم خطيرة، قد اقتربت نهايتها. وبالمثل فإن من المهم البت في هذه القضايا وأن تصدر الأحكام القضائية ويتم تنفيذها.

ختاما، لا شك أن مجلس الأمن يدرك أن الآلية الدولية قد أصدرت حكمها النهائي اليوم في قضية راتكو ملاديتش، الذي أدين في عام ٢٠١٧ بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى ضد الإنسانية بعد سنوات من الهروب من العدالة بتواطؤ من السلطات الصربية. واليوم أيدت الآلية ذلك الحكم، وبذلك وضعت حدا لواحد من أسوأ الفصول في تاريخ البشرية الحديث. ويواصل زعماء صرب البوسنة اليوم جهودهم للتستر على فظائعهم وإنكار الإبادة الجماعية. وما زالوا يمجدون الرجال والنساء الأشرار الذين ارتكبوا هذه الجرائم وكأنهم أبطال، على الرغم من أن ملاديتش ومعظم الشخصيات الرئيسية الأخرى في القيادة القومية المتطرفة لصرب البوسنة قد قدموا إلى العدالة وأدينوا بارتكاب جرائم الحرب ضد الإنسانية.

وكما يوضح الحكم النهائي الصادر اليوم، فإن هذه الإنكارات والجهود الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ سوف تستمر في الفشل. إن ملاديتش، المعروف باسم جزار البلقان منذ الكشف عن القتل الجماعي للرجال والفتيان العزل، سيموت في خزي ويعيش في عار. ولا تزال العواقب المدمرة لهذه الجرائم قائمة، ولا يمكن لأفراد أسر الضحايا أن يروا أحبائهم مرة أخرى، ولكن العدالة سادت. ومن أجل ذلك، فإن البوسنة والهرسك تقف اليوم كأمة ممتنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي أغيوس، والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما اليوم وعلى تقريريهما الأخيرين. وأود أن أعرب عن تعازي لأسرة القاضي كام.

وترحب كرواتيا بالحكم النهائي الذي طال انتظاره والذي صدر اليوم عن آلية تصريف الأعمال المتبقية، والذي أكد الحكم بالسجن مدى الحياة على راتكو ملاديتش على الجرائم الوحشية المرتكبة في البوسنة والهرسك. وبالنظر إلى أخطر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي كانت موضوع الاتهام ومختلف المؤسسات الإجرامية المشتركة التي شارك فيها ملاديتش في البوسنة والهرسك، ومع الأخذ في الاعتبار أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أثبتت أن الإبادة الجماعية قد ارتكبت في سريبرينيتسا، فإن هذا الحكم مناسب.

وفي حين أن الحكم النهائي في قضية ملاديتش قد جلب قدراً من الارتياح لأسر ضحاياه الكثيرين في البوسنة والهرسك، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، فإننا نذكر مجلس الأمن مرة أخرى بأنه بدأ مسار حربه الشائن في كرواتيا عام ١٩٩١. ولم يره مئات ضحاياه في كرواتيا يحاكم على تلك الجرائم. والأكثر من ذلك أنها لم تدرج قط في لائحة اتهامه، على الرغم من أن السلطات الكرواتية قدمت المساعدة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال تلبية طلباتها في هذه القضية.

وأشار الرئيس فوتشيتش إلى أنه خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة لم يكن هناك ملائكة. ولن أناقش في هذه القاعة القضايا العديدة التي ذكرها لأنه ليس بالوقت أو المكان المناسب. بيد أني سأذكر أن من الواضح تماماً من كان الشيطان. لقد حرمتنا وفاة السيد ميلوسيفيتش من الحكم الذي كان من شأنه أن يوفر إطاراً لجميع الجرائم الوحشية الفردية المرتكبة أثناء النزاع في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو. ولا يمكن للحكم النهائي الصادر اليوم والحكم بالسجن المؤبد على الجنرال ملاديتش – وهو أحد أتباع السيد ميلوسيفيتش الأكثر

وحشية – أن يملأ ذلك الفراغ، ولكنه على الأقل يوفر العدالة لبعض ضحاياهما.

وتولي كرواتيا اهتماماً كبيراً للتقدم المحرز في جميع القضايا الجارية، ولا سيما القضية المرفوعة ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهي الآن في مرحلة المحاكمة. وننوّه بجهود الآلية الرامية للتقليل إلى أدنى حد من التأخيرات المتصلة بفيروس كورونا في المحاكمات، بيد أنه وعلى الرغم من هذه الجهود لم تكن الآلية للأسف في وضع يمكنها من إنهاء قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش كما كان مقرراً سابقاً. ولذلك نحث الآلية على مضاعفة جهودها لإصدار حكمها بحلول نهاية هذا الشهر، كما ورد في التقرير المعروض علينا. ولدينا كل الثقة بأن الادعاء قد زود الدائرة الابتدائية بما يكفي من الأدلة لتحديد المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق ستانيشيتش وسيماتوفيتش عن الجرائم الوحشية المرتكبة في النزاعات المسلحة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن دورهما في العمل الإجرامي المشترك. وبما أن قضية ميلوسيفيتش لم تنته للأسف بالحكم الصادر ضده، فمن المهم جداً أن تنتهي هذه القضية بحكم يثبت بوضوح تورط السلطات الصربية العليا في جرائم وحشية ارتكبت في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

ولا تزال كرواتيا ملتزمة التزاماً راسخاً بإقامة علاقات طيبة وبالتعاون مع الدول المجاورة، ونؤيد بقوة تطلعاتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي على أساس الامتثال الكامل للمعايير الواضحة والمعروفة جيداً، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، بما في ذلك التعاون الكامل مع الآلية. ويلزم التزام سياسي قوي لكي نستمر في هذا المسار ونتوصل إلى نتائج، فضلاً عن اتباع نهج أكثر حسماً في معالجة جرائم الحرب.

وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم تعاون صربيا مع الآلية. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت المحكمة المكونة من قاض واحد القرار الذي خلصت فيه إلى أن صربيا لم تمتثل لالتزاماتها باعتقال المتهمين، بيتار يويتش وفيريكا راديتا، بتهمة انتهاك حرمة المحكمة ونقلهما إلى الآلية. ونشدد على ضرورة تعاون صربيا تعاوناً كاملاً مع الآلية، بما في ذلك عن طريق القبول الكامل بجميع أحكامها وقراراتها وتنفيذها. إن ترهيب الشهود جريمة خطيرة تقوض جهود المساءلة، وينبغي معاملتها على هذا النحو.

ونعطي أهمية كبيرة لاستمرار التعاون مع الدول المجاورة الأخرى في المسائل المتصلة بجرائم الحرب. وفي هذا الصدد، نقدر التطورات الإيجابية التي تم التوصل لها بالتعاون مع البوسنة والهرسك. وتأمل كرواتيا في تحقيق نفس التقدم مع صربيا في الوقت المناسب كذلك. ولا تزال كرواتيا تنتظر رد صربيا على دعوتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات، التي نأمل أن تسفر عن وضع الصيغة النهائية لمشروع نص اتفاق ثنائي بشأن معالجة جرائم الحرب.

وتواصل كرواتيا العمل على تحديد أماكن وجود الأشخاص المفقودين المتبقين من زمن الحرب. وفي حين تم حل آلاف الحالات، لا يزال البحث جارياً عن ١ ٨٦٤ مواطناً كرواتيا مفقوداً ورفاتهم، دون اعتبار لانتمائهم العرقي. ويجب أن نتذكر أنه يوجد وراء كل رقم شخص، وخلف كل شخص هناك قصة تستحق أن تروى، على أمل أن تسهم في جهود المصالحة والتعايش السلمي بين الشعوب، فضلاً عن توفير الراحة لأسر الضحايا. وتحقيقاً لتلك الغاية، تتحاور كرواتيا مع دول أخرى ومنظمات دولية على أمل معرفة أماكن تواجد الأشخاص المفقودين. وللأسف، لا تزال صربيا لا تستثمر ما يكفي من الطاقة في الجهود الرامية إلى العثور على الضحايا الذين فقدوا في الحرب. وقد أثيرت هذه المسألة في كل مناسبة ممكنة مع ممثلي صربيا.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم كرواتيا الكامل لبعثة الآلية وعملها. ولا تزال كرواتيا من أشد المؤيدين للعدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك هذه الآلية، وكذلك للمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيسا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما المرحليين والإحاطتين التفصيليتين. ونثني على جهودهما المتواصلة في تنفيذ ولاية الآلية

الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونقدر التعاون الجيد القائم بين الآلية وحكومة رواندا.

ونعرب عن خالص تعازينا للآلية على وفاة القاضي غبيرداو غوستاف كام من بوركينا فاسو.

وتشير رواندا إلى تركيز تقريري مقدمي الإحاطة على الفارين المتبقين. إننا نشعر بخيبة أمل لاستمرار عدم التعاون الفعال من جانب الدول الأعضاء. وهذا هو أهم عائق يعترض إنجاز الولاية التي منحها مجلس الأمن للآلية، وهو يستدعي اهتمام المجلس العاجل. ولنتذكر أن رواندا أرسلت أكثر من ألف لائحة اتهام إلى بلدان في جميع أنحاء العالم تطلب فيها تعاونها في اعتقال ومحاكمة الهاربين من الإبادة الجماعية أو نقلهم إلى رواندا. وقد استجابت قلة من الدول للوائح الاتهام هذه.

وتثني رواندا على البلدان التي تعاونت مع مكتب المدعي العام للآلية ومع القضاء الرواندي. وترحب رواندا بالتزام فخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، خلال زيارته لرواندا في الشهر الماضي بمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤ والناجين منها، وذلك بتقديم مرتكبيها المزعومين الذين يعيشون على الأراضي الفرنسية إلى العدالة.

ونرحب أيضا بالتعاون من جانب وكالات إنفاذ القانون في فرنسا، والذي أدى إلى إلقاء القبض على الهارب المتهم بارتكاب الإبادة الجماعية والعقل المدبر لها فيليسيان كابوغا في أيار/مايو ٢٠٢٠. لقد ظل هاربا لأكثر من عقدين. ونرحب أيضا بالقرار الأخير الصادر عن القضاء الفرنسي بتحديد موعد لمحاكمة الهارب المتهم بارتكاب الإبادة الجماعية لوران بوسيباروتا، الذي يقيم في فرنسا. وقد حُدد يوم ٩ أيار/مايو ٢٠٢٢ موعدا لهذه المحاكمة. أخيرا، نرحب ببدء إجراءات محاكمة كل من كابوغا وبوسيباروتا ونشجع المحاكم على التعجيل بالإجراءات للسماح أخيرا بتحقيق العدالة التي تأخرت كثيرا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للتعاون من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بتسليم الهاربة المتهمة بارتكاب الإبادة الجماعية بياتريس مونينيزي إلى رواندا مؤخرا في نيسان/أبريل.

وتبين تلك التطورات أن العدالة يمكن أن تتحقق حيثما تتوفر الإرادة السياسية للتعاون القضائي لتقديم المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

وكما ورد في تقرير المدعي العام، يعيش عدد من الهاربين المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية في بلدان أفريقية. وهذا هو المكان المناسب للتذكير بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي PSC/PR/COMM.(CMLXXXIX)، المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل، الذي يدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى التحقيق مع الهاربين المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية المقيمين حاليا على أراضيها أو اعتقالهم أو مقاضاتهم أو تسليمهم.

إن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالتعاون وتقديم الهاربين المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية إلى العدالة يؤثر سلبا على صون السلام والأمن الدوليين، وهو ما ينبغي أن يكون واضحا للمجلس. والهجمات المفرطة العنف التي تشنها جماعات مسلحة، شكلها ويمولها هاربون متهمون بارتكاب الإبادة الجماعية، ضد السكان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية موثقة جيدا، وكثيرا ما يجري إبلاغ المجلس عن جرائمهم ضد المدنيين في المجتمعات المحلية التي فروا إليها.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن مسألة إنكار الإبادة الجماعية. لقد دأب مكتب المدعي العام على الإبلاغ بانتظام عن إنكار الإبادة الجماعية. وأعربت رواندا وبلدان أخرى كثيرة عن قلقها البالغ في هذا الصدد. وترحب حكومة رواندا بملاحقة أولئك الذين يؤثرون على الشهود بهدف تحريف الوقائع الثابتة. ونتفق مع المدعي العام على أن هذا الانتهاك لحرمة المحكمة شكل من أشكال إنكار الإبادة الجماعية وأن من يقومون بذلك يجب أن يواجهوا قوة القانون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب رئيس جمهورية صربيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

الرئيس فوتشيتش (*تكلم بالإنكليزية*): أريد أن أرد على بعض المسائل التي ذكرها ممثلو الوفود خلال هذه الجلسة المعقودة عصر

اليوم وأن أقدم مزيدا من المعلومات عن عدم امتثال صربيا لطلبات ومطالب الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولا وقبل كل شيء، أردت أن أقول إن ممثل وفد البوسنة والهرسك قال إنه يتكلم باسم البوسنة والهرسك، وهذا أمر غير صحيح. لقد تلقينا جميعا رسالة من رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، قال فيها إن ذلك لم يكن بموافقة حقيقية من رئاسة البوسنة؛ لقد كان ذلك الرأي الخاص لممثل البوسنة والهرسك. ولن أخوض في التفاصيل التي انتقد فيها صرب البوسنة وقادة صرب البوسنة. إن انتقاد المرء لشعبه والإساءة إليه لا يجسد أفضل الممارسات السياسية، ولكن الأمر متروك لهم.

إنني لم أقل أي شيء ضد أي شخص أو أي بلد في منطقتنا في بياني، ولكن ممثلي البوسنة وكرواتيا فعلا ذلك. لقد قال الممثل الكرواتي، رئيس الوفد، إنه من المعروف جيدا من هو الشيطان. وسيكون من السهل علي الرد عليه بالقول إن ذلك واضح جدا. فلم يكن هناك سوى معسكر اعتقال واحد، وهو معسكر كبير جدا وأحد أكبر معسكرات الاعتقال في هذه المنطقة، يوجد في مكان صغير جدا – ياسينوفاتش. وأعتقد أن الجميع على الأقل قد عرفوا من هو الشيطان

ولكننا لسنا بحاجة إلى العودة للوراء إلى هذا الحد في التاريخ. وأعتقد أن لدينا آراء مختلفة بشأن أحداث التاريخ الحديث. ولكننا في واقع الأمر نحترم مواقفهم، وإن كنا لا نؤيدها.

وفي الوقت نفسه، سيلاحظ الحاضرون أنه لم ترد أي ردود على المسائل التي تناولناها أو على الأسئلة التي طرحناها فيما يتعلق بحقيقة أسباب عدم مثول الكروات المسؤولين عن الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الصرب، ولا حتى كرواتي واحد، أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فلم يمثل أمام المحكمة ولا حتى كرواتي واحد – باستثناء عدد قليل من مسلمي البوسنة فيما يتعلق بالجرائم البشعة ضد الصرب في البوسنة.

وبطبيعة الحال، أود أن أقول مرة أخرى إننا ندين بشدة الفظائع والجرائم التي ارتكبها مواطنونا الصرب. وهذا هو الفرق بيننا.

أردت أن أضيف شيئا آخر لكل المجتمعين بعد ظهر اليوم حول هذه الطاولة بشأن الخطاب اللطيف عن المفقودين. ولكن الممثل الكرواتي نسي أن يقول إن عدد الصرب المفقودين يفوق عدد المفقودين من الكروات. دائما ما ينسون قول ذلك وأنا أقول هذا رسميا للمجلس. إن هذا هو الاستنتاج الذي خلص إليه الصليب الأحمر الكرواتي، وليس الصليب الأحمر الصربي. وأقول ذلك لمجرد إخبار المجلس بأننا مستعدون تماما لتقديم كل شيء عن المفقودين. وما نقترحه على الكروات والألبان أيضا هو أن يجدوا مكانا في صربيا وأن يخبرونا بأن لديهم بعض الشكوك فيما يتعلق بحقيقة أن هناك بعض الأشخاص المدفونين في ذلك المكان. سنذهب إلى هناك، معهم، في غضون ٢٤ ساعة ونحفر المكان ونُبين الحقيقة لأسر هؤلاء المفقودين. فليس لدينا ما نخفيه ولن نحمي أو نخفي أبدا مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة. ولهذا السبب، أعتقد أن موقف جمهورية صربيا قوي جدا.

لقد طلبت دول أعضاء عديدة منا بعد ظهر اليوم وطالبتنا بضمان الامتثال للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) والالتزام به. وجاءت هذه الكلمات أساسا في بيانات الدول التي انتهكت بوحشية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ينص على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبدأت تعترف باستقلال كوسوفو. وهذا أمر يُظهر تلك المبادئ المضللة والمعايير المزدوجة وكل شيء آخر.

أخيرا، سنواصل التعاون مع الآلية ومكتب المدعي العام. وسنفي بالتزاماتنا. ولكن، كما اقترح الممثل الصيني، أطلب إلى المجلس أن يحاول إيجاد بعض الحلول المناسبة وألا يهين صربيا، بل أن يعمل معنا لإيجاد علاقة شراكة. وعندها، أعتقد أن ذلك سيكون جيدا، حيث أن شيئا جيدا سيتم القيام به لصالحنا جميعا. أشكر المجلس مرة أخرى شكرا جزيلا على الاستماع إلي وعلى إعطائي الفرصة للمداخلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.